

أثر ظاهرة الفراشة وتداعيات انتقال أزمات الاقتصاد العالمي: انعكاسات مختارة على الاقتصاد المصري فى الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٣)

هيلين جيد ميخائيل

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة- جامعة اسيوط

helen_amged@aun.edu.eg

وليد عيد مصطفى

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة- جامعة اسيوط

waleed_waleed397@yahoo.com

ملخص

يعمل الاقتصاد العالمي كنظامٍ معقدٍ تتفاعل فيه المتغيرات المالية والنقدية والتجارية عبر قنوات متعددة، بحيث يمكن لصدمات محدودة النطاق أن تتضخم وتحدث انعكاسات واسعة على اقتصادات الدول الأخرى؛ وهو ما يُعرف مجازًا بـ"أثر الفراشة". ويهدف هذا البحث إلى دراسة آليات انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية وقياس انعكاساتها الرئيسية على الاقتصاد المصري من حيث معدلات النمو والتضخم وسعر الصرف والتوازن الخارجي. وقد تم اعتماد إطارٍ منهجي يجمع بين التحليل النظري والدراسة القياسية لبيانات زمنية تغطي الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، مع التركيز على أحداث بارزة مثل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وجائحة كوفيد-١٩، والحرب الروسية-الأوكرانية. كما أُجري تحليل قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لقياس مدى انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المصري. وتوصلت النتائج إلى أن الاقتصاد المصري يتأثر بدرجة كبيرة بالأزمات العالمية، ولا سيما من خلال قنوات أسعار الطاقة والغذاء وسعر الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم واتساع عجز الموازنة العامة. وأوصت الدراسة بضرورة تنويع هيكل الاقتصاد المصري، وتعزيز الإنتاج المحلي للسلع الأساسية، وتحسين إدارة الدين العام، مع تبني سياسات نقدية ومالية مرنة للحد من آثار الأزمات على المدى القصير، وبناء قاعدة اقتصادية أكثر صلابة واستدامة على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة الفراشة - أزمات الاقتصاد العالمي - الاقتصاد المصري

- المقدمة

أصبح الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة أكثر ترابطاً وتشابكاً بفعل العولمة المالية والتجارية وتطور وسائل الاتصال والنقل، وهو ما جعل أي تغير أو اضطراب في أحد الاقتصادات الكبرى أو الأسواق العالمية سرعان ما ينعكس على بقية دول العالم. وقد كشفت الأزمات الاقتصادية والمالية المتتالية - بدءاً من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، مروراً بجائحة كوفيد-١٩، وصولاً إلى الحرب الروسية الأوكرانية - عن أن الاقتصاد العالمي يعمل كنظام معقد، تتداخل فيه المتغيرات وتتسارع فيه تداعيات الأزمات بما يفوق قدرات كثير من الاقتصادات الوطنية على العزل أو الحماية الكاملة. وفي هذا السياق يبرز مفهوم "أثر الفراشة"، وهو مفهوم مستعار من نظرية النظم المعقدة في العلوم الطبيعية، ويشير إلى أن تغيراً صغيراً في نقطة ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج كبيرة وغير متوقعة في مكان آخر. وعند تطبيق هذا المفهوم على المجال الاقتصادي، يتضح أن أزمة محدودة في سوق أو دولة بعينها يمكن أن تمتد تداعياتها إلى مختلف أنحاء العالم، مسببة آثاراً عميقة على الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة بالنسبة للاقتصادات النامية، ومنها الاقتصاد المصري، نظراً لاعتمادها الكبير على الواردات من السلع الاستراتيجية كالطاقة والغذاء، فضلاً عن حاجتها المستمرة لتدفقات العملة الأجنبية عبر قنوات غير مستقرة نسبياً مثل السياحة، إيرادات قناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج. كما أن هذه الاقتصادات غالباً ما تمتلك هوامش محدودة للمناورة في السياسات المالية والنقدية، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية.

وقد شهد الاقتصاد المصري بالفعل انعكاسات واضحة للأزمات الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة، حيث أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار الغذاء والطاقة، كما تسبب تشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة، في ضغوط على سعر الصرف وتزايد موجات خروج رؤوس الأموال، وهو ما انعكس في ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعباء خدمة الدين.

من هنا تتضح أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل آليات انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد المصري، وتحديد انعكاساتها على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مع محاولة استكشاف السياسات الأنسب للتخفيف من حدة هذه التداعيات وتعزيز مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الصدمات المستقبلية.

- مشكلة الدراسة :

على الرغم من الاندماج المتزايد للاقتصاد المصري في النظام الاقتصادي العالمي، والذي يفترض أن يحقق مكاسب من حيث تدفق الاستثمارات وتوسيع فرص النمو، إلا أن هذا الاندماج جاء مقروناً بثمن واضح، تمثل في ارتفاع درجة التعرض والهشاشة تجاه الصدمات الخارجية. فقد كشفت الأزمات العالمية المتلاحقة - بدءاً من الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، مروراً بجائحة كوفيد-١٩ (٢٠٢٠)، ووصولاً إلى الحرب الروسية الأوكرانية (٢٠٢٢) - عن وجود فجوة بحثية وعملية في الفهم الكمي والديناميكي لآلية انتقال هذه الصدمات.

لا تكمن المشكلة في مجرد تأثر الاقتصاد المصري، بل في تعقيد وتباين قنوات هذا الانتقال، واختلاف الاستجابة عبر الزمن، وعدم وضوح العوامل المحددة لشدة التأثير. فالدراسات السابقة، رغم قيمتها، غالباً ما اهتمت بتحليل قناة انتقال مفردة أو أزمة بعينها، أو اعتمدت على تحليلات وصفية، مما أدى إلى تقديرات جزئية لا تتيح بناء إطار استباقي متكامل لصنع السياسة الاقتصادية.

لذلك، يمكن صياغة الإشكالية المحورية للدراسة في السؤال التالي:

"كيف تنتقل الصدمات الاقتصادية العالمية عبر القنوات الهيكلية للاقتصاد المصري، وما طبيعة وحدة الآثار المترتبة عليها في الأجلين القصير والطويل، وكيف يمكن استخلاص سياسات فعالة لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة صدمات مستقبلية؟"

وانبثق عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي توجه المسار التحليلي للدراسة:

١- ما طبيعة وفاعلية القنوات الهيكلية الرئيسية (كقناة التجارة، والتمويل، وأسعار السلع الأساسية، وسعر الصرف) في نقل عدوى الأزمات العالمية إلى الاقتصاد المصري، وأيها أكثر تأثيراً؟

٢- ما الديناميكية الزمنية لآثار هذه الصدمات؟ بمعنى آخر، كيف يتفاعل كل من النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، والمالية العامة مع الصدمة فور حدوثها، وما مدى استمرارية هذا الأثر أو زواله عبر الأجلين المتوسط والطويل؟

٣- هل تختلف استجابة الاقتصاد الكلي في مصر تبعاً لطبيعة الصدمة العالمية (مالية، صحية، جيوسياسية)؟ وما العوامل الهيكلية المحلية التي تفسر هذا التباين في الاستجابة؟

٤- بناءً على النتائج القياسية والتطبيقية، ما الإطار الأمثل للسياسات الاقتصادية (نقدية، مالية، هيكلية) القادرة على امتصاص الصدمات قصيراً، وبناء مرونة اقتصادية تمكن من مواجهة الأزمات المستقبلية طويلاً؟

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر ظاهرة الفراشة في انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية وتحديد انعكاساتها على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال:

١- تفسير آليات انتقال الأزمات من الاقتصادات الكبرى إلى الاقتصادات النامية، مع التركيز على القنوات المالية والتجارية والسلعية.

٢- قياس انعكاسات هذه الأزمات على مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري، بما في ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف، والميزان التجاري.

٣- استنباط سياسات وقائية وتكيفية عملية يمكن اقتراحها لصانعي السياسات لتخفيف أثر الصدمات الخارجية، مثل دعم الإنتاج المحلي في سلاسل معينة وتقوية الاحتياطي الأجنبي.

٤- تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد على تعزيز مرونة الاقتصاد المصري وبناء قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.

- أهمية الدراسة

- ١- إبراز الترابط العالمي: حيث إنها توضح كيف أن الأزمات الاقتصادية لم تعد محلية بل تنتقل بسرعة إلى الاقتصادات الأخرى ومنها الاقتصاد المصري.
- ٢- سد فجوة معرفية: وذلك لأنها تساهم في توضيح قنوات انتقال الأزمات العالمية إلى الاقتصاد المصري بصورة شاملة، بدلاً من الاختصار على أزمة أو قناة محددة.
- ٣- الجانب التطبيقي: تساعد صانعي القرار في مصر على فهم حجم وسرعة تأثير الصدمات العالمية على مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، الموازنة، الميزان التجاري).
- ٤- تقديم إطار تحليلي: حيث توفر نموذجاً يمكن من خلاله دراسة (الأزمات المستقبلية) واختبار قدرة الاقتصاد المصري على امتصاصها.
- ٥- البعد الاستراتيجي: تعزز من أهمية تنويع مصادر الدخل والإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الخارج، خاصة في السلع الاستراتيجية مثل الغذاء والطاقة.
- ٦- الاستفادة الأكاديمية: تضيف للأدبيات الاقتصادية العربية والمصرية من خلال تطبيق نظرية أثر الفراشة في سياق دراسة اقتصادية واقعية.
- ٧- توجيه السياسات: تقدم توصيات عملية للحكومة وصانعي السياسات حول كيفية بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات العالمية.
- ٨- التوقيت: تأتي الدراسة في ظل أزمات متلاحقة (الأزمة المالية العالمية، كورونا، الحرب الروسية-الأوكرانية، تقلبات أسعار النفط والقمح) مما يجعلها ذات صلة مباشرة بالواقع الحالي.

- فروض الدراسة

- تتبنى الدراسة الفروض التالية لاختبار أثر الصدمات الخارجية:
- الفرضية الصفيرية (H_0): لا توجد تأثيرات انتقالية معنوية للصدمات العالمية على المتغيرات الاقتصادية المصرية عند مستوى معنويه ٥%.

الفرضيه البديله (H1) : توجد علاقة انتقال معنوية تؤثر فيها الصدمات العالمية على واحد أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية المصرية عند مستوى معنوية ٥%. وهي تتضح في الفرضيات الفرعية التالية:

- (١) لصدمات أسعار الطاقة والغذاء أثر موجب معنوي على التضخم.
- (٢) لتدفقات رؤوس الأموال وتقلبات سعر الصرف أثر معنوي على اتساع العجز الخارجي وانخفاض الناتج المؤقت.
- (٣) تختلف ديناميكيات الانتقال بين الفترات الاقتصادية الحرجة (٢٠٠٨، ٢٠٢٠، ٢٠٢٢).

- منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي الكمي:

١. المنهج الوصفي التحليلي:

- يقوم على مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بأثر الفراشة وانتقال الأزمات العالمية.
- تحليل تطور الاقتصاد المصري خلال الأزمات العالمية الحديثة (الأزمة المالية ٢٠٠٨، جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية).

٢. المنهج القياسي الكمي:

تتبع الدراسة منهجاً قياسياً متعدد الخطوات: أولاً تُجرى اختبارات الوحدة (ADF و PP) لكل سلسلة زمنية لاختبار الاستقرار؛ ثانياً يُطبق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لتحديد وجود علاقات توازنية طويلة الأجل؛ ثالثاً - اعتماداً على نتائج Johansen - تُقدّر إما نموذج VECM (في حال وجود تكامل مشترك) أو VAR على الفروق (في حال عدم وجود تكامل مشترك). بعد ذلك تُستخرج دوال الاستجابة للصدمات (IRFs) وتحليل تفكك التباين (FEVD) لقياس حجم واستمرار تأثير الصدمات.

- محتويات الدراسة

المبحث التمهيدي: الإطار العام للدراسة

١. مقدمة الدراسة
٢. مشكلة الدراسة
٣. أهمية الدراسة
٤. أهداف الدراسة
٥. فرضيات الدراسة
٦. منهجية الدراسة

المبحث الاول : الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً: مفهوم أثر الفراشة وتطبيقاته الاقتصادية.
ثانياً: قنوات انتقال الأزمات العالمية إلى الاقتصادات الوطنية.
ثالثاً: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والتجارب الدولية.
المبحث الثاني : ملامح الأزمات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية

أولاً: دروس من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.
ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادات النامية.
ثالثاً: انعكاسات الحرب الروسية - الأوكرانية على الاقتصاد العالمي والدول النامية.
رابعاً: الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري

أولاً: أثر الأزمات على التضخم والأسعار المحلية
ثانياً: أثر الأزمات على سعر الصرف وميزان المدفوعات
ثالثاً: انعكاسات الأزمات على الموازنة العامة والدين العام
رابعاً: أثر الأزمات على القطاعات الخارجية
خامساً: تحليل استجابات السياسات الاقتصادية المصرية

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري

أولاً: وصف النموذج القياسي والمتغيرات

ثانياً: اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك

ثالثاً: تقدير نموذج VAR

رابعاً: تحليل استجابات الصدمات (IRFs)

خامساً: تحليل تفكك التباين

المبحث الخامس: السياسات الاقتصادية المقترحة لمواجهة الأزمات العالمية

أولاً: السياسات قصيرة الأجل

ثانياً: السياسات متوسطة الأجل

ثالثاً: السياسات طويلة الأجل

- النتائج والتوصيات

المبحث الاول

الإطار النظري والمفاهيمي

-أولاً: مفهوم أثر الفراشة وتطبيقاته الاقتصادية

يعود مصطلح أثر الفراشة (Butterfly Effect) إلى نظرية الفوضى (Chaos Theory) التي طوّرها عالم الأرصاد الجوية الأمريكي إدوارد لورنز (Edward Lorenz) في ستينيات القرن العشرين. وتشير هذه النظرية إلى أن تغييراً طفيفاً في الظروف الأولية لأي نظام قد يؤدي إلى نتائج بعيدة المدى وغير متوقعة في المستقبل. وقد مثل لورنز هذه الفكرة بالمثل الشهير القائل إن رفرفة جناح فراشة في مكان ما قد تسهم في إحداث إعصار في مكان آخر (Lorenz, 1963). ومنذ ذلك الحين أصبح هذا المفهوم رمزاً للتأثيرات غير الخطية والتفاعلات المعقدة داخل الأنظمة الديناميكية. ففي المجال الاقتصادي، انتقل مفهوم أثر الفراشة ليعبر عن انتقال الصدمات والأزمات من سوق أو دولة معينة إلى أسواق ودول أخرى حتى وإن لم تكن بينها علاقات مباشرة، وهو ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بمفهوم العدوى المالية (Financial Contagion). فعلى سبيل المثال، بدأت الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ في تايلاند نتيجة لانهييار العملة المحلية، لكنها سرعان ما امتدت إلى اقتصادات مجاورة مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا، بل وأثرت على أسواق ناشئة بعيدة جغرافياً (Radelet & Sachs, 1998). كما قدّمت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ مثلاً بارزاً آخر على ذلك؛ إذ انطلقت من سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ثم تحولت إلى أزمة سيولة مصرفية عالمية أثرت على أسعار الأصول وأسواق المال والنمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم (Claessens et al., 2010). ويبرز ذلك بوضوح الكيفية التي يمكن أن يتحول بها حدث اقتصادي محدود النطاق إلى أزمة عالمية بفعل الترابط المالي والتجاري المتزايد بين الدول.

وعلى المستوى النظري، فإن أثر الفراشة في الاقتصاد يعكس صعوبة التنبؤ الكامل بسلوك الأنظمة الاقتصادية المعقدة نتيجة تشابك العلاقات بين المتغيرات الكلية والجزئية. فالأسواق المالية مثلاً تتسم بحساسية مفرطة تجاه التوقعات والمعلومات، ما

يجعل أي تغير طفيف -كتصريح من مسؤول نقدي أو تعديل طفيف في أسعار الفائدة - قادرًا على تحريك التدفقات الرأسمالية وتقلبات أسعار الصرف بصورة غير متوقعة (Calvo & Reinhart, 2002).

وفي السياق العربي وخصوصًا في حالة الاقتصاد المصري، يكتسب مفهوم أثر الفراشة أهمية خاصة بسبب ارتفاع درجة الانكشاف الخارجي للاقتصادات النامية. فمصر تعتمد إلى حد كبير على مصادر خارجية للنقد الأجنبي، مثل الصادرات، إيرادات السياحة، تحويلات العاملين بالخارج، وإيرادات قناة السويس. ومن ثم، فإن أي تغير في البيئة الاقتصادية العالمية - مثل ارتفاع أسعار النفط أو تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة - ينعكس بسرعة على الاقتصاد المصري، مسببًا ضغوطًا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف (IMF, 2023; World Bank, 2022).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن تطبيقات أثر الفراشة في الاقتصاد المعاصر تشمل انتقال الأزمات المالية عبر الأسواق، واتساع نطاق تأثيرها عبر قنوات التجارة والتمويل، بما يؤكد الطبيعة المترابطة والمعقدة للنظام الاقتصادي العالمي.

ثانيًا: قنوات انتقال الأزمات العالمية إلى الاقتصادات الوطنية

يمثل فهم قنوات انتقال الأزمات العالمية خطوة أساسية في تحليل ظاهرة أثر الفراشة في الاقتصاد؛ إذ تُظهر التجارب أن الأزمات لا تنتقل عشوائيًا، بل عبر آليات محددة تتباين في شدتها وفق درجة انفتاح الاقتصاد وصلابة مؤسساته. ويمكن تحديد أبرز هذه القنوات على النحو الآتي:

١. القناة التجارية (Trade Channel)

تُعد التجارة الخارجية إحدى أهم القنوات التي تنتقل من خلالها الأزمات الاقتصادية. فعندما يتباطأ الطلب العالمي أو تنخفض أسعار السلع الأساسية، تتراجع صادرات الدول النامية، مما يضغط على ميزان المدفوعات ويضعف معدلات النمو. على سبيل المثال، أدى الركود العالمي في عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض صادرات الدول النامية بأكثر من ٢٠% خلال عام واحد (Baldwin, 2009). وفي الحالة المصرية، يُلاحظ أن أي تراجع في الطلب العالمي على النفط أو الغاز الطبيعي أو تباطؤ في حركة التجارة

الدولية عبر قناة السويس ينعكس مباشرة على الإيرادات الدولارية (CBE, 2018; World Bank, 2019).

٢. القناة المالية (Financial Channel)

تمثل الأسواق المالية قناة سريعة وحساسة لانتقال الأزمات. إذ تؤدي التقلبات في الأسواق العالمية إلى تدفقات خارجة لرؤوس الأموال من الأسواق الناشئة نحو الملاذات الآمنة. فخلال الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، شهدت الأسواق الناشئة هروبًا واسعًا لرؤوس الأموال، ما أدى إلى تدهور أسعار العملات المحلية وأسعار الأسهم (Kaminsky & Reinhart, 2000).

وفي السياق المصري، يُلاحظ أن أي رفع في أسعار الفائدة الأمريكية يدفع المستثمرين الأجانب إلى الخروج من أدوات الدين المحلية، مما يضغط على الجنيه المصري ويزيد من تكلفة خدمة الدين العام (IMF, 2021).

٣. القناة النقدية (Monetary Policy Spillovers)

تُحدث السياسات النقدية للدول الكبرى – ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – آثارًا عابرة للحدود. فقرارات رفع أو خفض أسعار الفائدة وبرامج التيسير الكمي تؤثر على اتجاهات التدفقات الرأسمالية العالمية وأسعار الصرف (Obstfeld, 2015). وبالنسبة للاقتصادات النامية مثل مصر، فإن هذه التحركات تقيد قدرة البنك المركزي على اتباع سياسة نقدية مستقلة، إذ يُضطر غالبًا إلى مواعمة أسعار الفائدة المحلية مع الاتجاهات العالمية لتجنب خروج الاستثمارات الأجنبية (CBE, 2019).

٤. قناة أسعار السلع (Commodity Price Channel)

تُعد تقلبات أسعار السلع الأساسية من أكثر القنوات تأثيرًا في الاقتصادات النامية. فارتفاع أسعار النفط، على سبيل المثال، يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات بالنسبة لمصر – التي تُعد مستوردًا صافياً للنفط – بينما يؤدي ارتفاع أسعار القمح إلى زيادة أعباء الموازنة العامة نتيجة ارتفاع تكلفة دعم الخبز (World Bank, 2022). وفي المقابل، يمكن لانخفاض أسعار السلع أن يضعف إيرادات الدول المصدرة، مما يحدّ من الطلب العالمي ويولد آثارًا مرتدة على الاقتصادات الأخرى.

٥. قناة التحويلات والسياحة (Remittances and Tourism)

تشكل تحويلات العاملين بالخارج والسياحة الدولية مصدرين رئيسيين للنقد الأجنبي في مصر. وبالتالي، فإن أي اضطرابات في اقتصادات الخليج أو أوروبا - حيث يتركز معظم العمال المصريين والسياح الرئيسيين - تنعكس مباشرة على هذه التدفقات (World Bank, 2017; IMF, 2021). فعلى سبيل المثال، تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تراجع إيرادات السياحة المصرية من نحو ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى أقل من ٤ مليارات عام ٢٠٢٠ (IMF, 2021).

٦. قناة التوقعات والعوامل النفسية (Expectations and Psychological Factors)

تلعب التوقعات دورًا جوهريًا في تسريع انتقال الأزمات. فمجرد انتشار شائعات عن ضعف اقتصادي أو أزمة محتملة قد يثير موجة من الذعر في الأسواق، تدفع المستثمرين إلى بيع الأصول والتحوط، مما يفاقم من حجم الأزمة (Kindleberger & Aliber, 2011). وفي السياق المصري، تؤدي هذه العوامل إلى ضغوط فورية على الجنيه المصري وأسواق المال عند تزايد التوقعات بخفض العملة أو صعوبة الحصول على تمويل خارجي. خلاصة القول:

إن قنوات انتقال الأزمات العالمية تعمل بصورة مترابطة ومتداخلة، بحيث يمكن لصدمة تجارية أن تتحول إلى أزمة مالية، تتبعها آثار نقدية ومالية متراكمة. ويجسد هذا التشابك جوهر مفهوم أثر الفراشة، حيث يمكن لحدث محدود في اقتصاد بعيد أن يطلق سلسلة من التفاعلات المعقدة التي تصل في نهاية المطاف إلى الاقتصادات الوطنية، ومنها الاقتصاد المصري.

- العلاقة بين الترابط الاقتصادي العالمي وهشاشة الأسواق الناشئة والنامية

أصبح الترابط الاقتصادي العالمي أحد السمات البارزة للنظام الدولي المعاصر، حيث تسارعت وتيرة العولمة المالية والتجارية منذ تسعينيات القرن الماضي مدفوعة بتحرير الأسواق وتطور التكنولوجيا المالية واتساع نطاق الاستثمارات الأجنبية.

ورغم ما يتيح هذا الترابط من فرص للنمو والتنمية، فإنه يخلق في الوقت ذاته قنوات فعالة لانتقال الصدمات والأزمات؛ إذ يمكن لأي اضطراب في الأسواق المالية العالمية أو في أسعار السلع الاستراتيجية أن ينتقل بسرعة إلى الاقتصادات الأخرى من خلال التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، أو حتى عبر التغير في توقعات المستثمرين (Obstfeld & Taylor, 2004).

في المقابل، تمثل الأسواق الناشئة والنامية الحلقة الأضعف في منظومة الترابط الاقتصادي العالمي، نتيجة اعتمادها الكبير على التمويل الخارجي، وضعف هيكلها المؤسسية، ومحدودية أدوات السياسة النقدية والمالية المتاحة لديها، فضلاً عن انخفاض قدرتها على امتصاص الصدمات.

وقد أظهرت (أزمة آسيا المالية عام ١٩٩٧) بوضوح كيف يمكن للترابط المالي أن يؤدي إلى انتقال العدوى بسرعة بين الدول، حتى في غياب روابط اقتصادية مباشرة قوية (Radelet & Sachs, 1998). كما كشفت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ أن الاقتصادات الناشئة، رغم تحقيقها معدلات نمو مرتفعة، تبقى شديدة الحساسية تجاه تقلبات تدفقات رؤوس الأموال، وهو ما يحد من استقرارها الكلي (Claessens et al., 2010).

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن هشاشة الأسواق الناشئة ازدادت خلال العقد الأخير مع ارتفاع مستويات الديون السيادية والتضخم عقب جائحة كوفيد-١٩، مما جعلها أكثر عرضة لتأثيرات قرارات رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (IMF, 2023).

كما أظهرت الحرب الروسية-الأوكرانية وما تبعها من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، الكيفية التي تنتقل بها الصدمات العالمية بسرعة إلى الاقتصادات النامية والناشئة، مسببة ضغطاً متزايداً على ميزان المدفوعات واستقرار العملات المحلية (World Bank, 2023).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الترابط الاقتصادي العالمي، رغم كونه محركاً رئيسياً للنمو، يشكل أيضاً مصدرًا أساسياً للهشاشة الاقتصادية في الاقتصادات النامية

والناشئة. ومن ثم فإن فهم (آليات انتقال الأزمات في إطار أثر الفراشة) يعد ضرورة لفهم ديناميكيات الاقتصاد المصري في ظل بيئة عالمية تتسم بتقلبات حادة وترابط متزايد بين الأسواق.

ثالثاً: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والتجارب الدولية

شهدت العقود الأخيرة تراكمًا ملحوظًا في الأدبيات العلمية التي تناولت موضوعات انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية ، والعدوى المالية ، وأثر الفراشة في الاقتصاد . وقد تباينت هذه الدراسات بين اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول يضم الدراسات النظرية التأسيسية التي وضعت الأسس المفاهيمية لانتقال الصدمات، أما الاتجاه الثاني فيمثل الدراسات التطبيقية الحديثة التي اعتمدت أدوات الاقتصاد القياسي ونماذج الشبكات المالية لتحليل الروابط غير الخطية بين الأسواق.

١. الأدبيات النظرية (التأسيسية):

تناولت دراسات مبكرة مثل (Obstfeld 1994) و (Dornbusch & Park 1995) ديناميكيات الأزمات المالية وأوضحت أن التوقعات والمعلومات الناقصة تلعب دورًا محوريًا في انتقال العدوى. كما حددت دراسة (Kaminsky & Reinhart 1999) بـ"نموذج مؤشرات الإنذار المبكرة" القنوات المالي والمصرفية مثل عجز الحساب الجاري وضعف الجهاز المصرفي كأهم قنوات انتقال الأزمات كما كان نطاق الدراسة بها ٢٠ دولة (أسواق ناشئة ومتقدمه وذلك خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٥) ومن اهم اوجه القصور لهذه الدراسة انها ركزت على البيئة الماليه دون معالجة صدمات العرض (كالجائحه) . وميّزت دراسة (Forbes & Rigobon 2002) بين العدوى الحقيقية والترابط المالي الطبيعي بين الأسواق باستخدام اختبارات معامل الارتباط الشرطي وكان نطاق الدراسة بها هو الازمات الآسيويه وازمة المكسيك بينما واجهت بعض القصور في كون منهجيتها قابله للنقاش في حالات الازمات سريعة الانتشار فقط (مثل ازمة ٢٠٠٨) .

وطرح (Calvo & Reinhart 1996) مفهوم "الخوف من التعويم" الذي يُفقد الاقتصادات النامية استقلالها النقدي وقت الأزمات. أما على الصعيد العربي، فقد قدّم الشناوي (٢٠٠٣) تحليلًا رائدًا يربط بين درجة الانفتاح الاقتصادي وزيادة احتمالات انتقال الأزمات إلى الاقتصادات النامية.

٢. الدراسات التطبيقية القديمة:

ركّزت دراسات (Kaminsky & Reinhart 2000) و Radelet & Sachs (1998) على تحليل الأزمة الآسيوية ١٩٩٧، حيث خلصت إلى أن الترابط بين البنوك والأسواق المالية كان القناة الأساسية لانتقال العدوى. وأظهر (Edwards 2000) في دراسته حول أمريكا اللاتينية أن الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل عمّق من حدة الأزمات.

٣. الدراسات التطبيقية الحديثة:

أوضحت دراسة (Claessens et al. 2010) أن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أثّرت في الاقتصادات الناشئة عبر انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية وتراجع الاستثمارات وقد تم استخدام تحليل ارتباط الأسواق ومسارات الانتقال في منهجية الدراسة والتي أكدت تعمق انتقال الأزمات عبر قنوات الاستثمار والتمويل الدولي إلا أنها لم تتناول بشكل مفصل استجابة السياسات المحلية لامتصاص الصدمات في الاقتصادات النامية. وأبرز (Lane 2012) في تحليله لأزمة الديون الأوروبية أن أزمة دولة صغيرة كالليونان يمكن أن تهدد استقرار منطقة اليورو بأكملها.

ومع جائحة كوفيد-١٩، ركز (Baldwin & di Mauro 2020) و Zhang et al. (2021) على أثر اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع ترابط الأسواق المالية عالميًا، بينما أوضح (Chen & Liu 2022) أن توسع التكنولوجيا المالية ساهم في تسريع انتقال الصدمات.

كما بينت دراسات حديثة (Engler et al., 2023; Lastauskas & Nguyen, 2024) أن السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة - خاصة الأمريكية - تمتلك آثارًا مضاعفة على الأسواق الناشئة في فترات عدم اليقين.

٤. الدراسات العربية والمصرية:

تناولت دراسات مصرية مثل الجبالي (٢٠٢٠) العلاقة بين الانفتاح المالي وزيادة التعرض للخدمات الخارجية باستخدام تحليل انحدار لوغاريتمي لبيانات السلاسل الزمنية وقد غطت هذه الدراسة الاقتصاد المصري في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٨) وقد اقتصرت هذه الدراسة في منهجيتها على قناه ماليه واحدة ولم تستخدم نماذج ديناميكيه متعددة المتغيرات (مثل VAR) ، وأكدت وزارة التخطيط المصرية (٢٠٢٢) أن الاقتصاد المصري يتأثر بالأزمات العالمية من خلال قنوات التجارة، والسياحة، والتحويلات، وأسعار الطاقة.بينما رصدت دراسة البنك المركزي المصري (٢٠٢٣) الآثار المباشرة على ميزان المدفوعات والاحتياطيات وذلك باستخدام تحليل وصفي واستقرائي وذلك في نطاق تداعيات الجائحة والحرب الاوكرانيه على مصر، وواجهت هذه الدراسة بعض القصور حيث غلب عليها الطابع التقريرى الوصفى على حساب التحليل القياسى المتعمق لآليات الانتقال.

وتُظهر هذه الدراسات أن ارتباط مصر بالاقتصاد العالمي يجعلها نموذجًا ملائمًا لاختبار فرضية أثر الفراشة في سياق اقتصاد نامٍ منفتح جزئيًا.

٥. التجارب الدولية:

مثّلت أزمة آسيا ١٩٩٧ نموذجًا كلاسيكيًا لانتقال الأزمات عبر الروابط المالية، بينما أبرزت أزمة الديون الأوروبية (٢٠١٠-٢٠١٢) هشاشة الأسواق المتكاملة. أما اقتصادات أمريكا اللاتينية فكانت مثالًا على مخاطر الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي.

وفي حالة مصر (٢٠٠٨-٢٠٢٠) ، ورغم عدم وجودها في مركز الأزمات العالمية، فقد تأثرت عبر قنوات السياحة والتحويلات والاستثمارات الأجنبية، ما يؤكد أهمية تحليل تجربتها ضمن إطار أثر الفراشة.

٦. مساهمة الدراسة الحالية في سد الفجوة البحثية :

من خلال استعراض الأدبيات السابقة، تتضح الفجوة البحثية في الآتي:

١- فجوة السياق والتطبيق: على الرغم من ثراء الأدبيات الدولية التي تناولت انتقال الصدمات، فإن معظمها ركز على اقتصادات متقدمة أو أسواق ناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية. في المقابل، تظل الدراسات التطبيقية المعمّقة على الاقتصاد المصري - رغم أهميته الإقليمية وتعرضه المتكرر للصدمات - محدودة نسبياً ومتفرقة.

٢- فجوة المنهجية والتحليل: أغلب الدراسات المحلية اعتمدت على:

- التحليل الوصفي لآثار أزمة بعينها.

- نماذج قياسية تقليدية (كنماذج الانحدار البسيطة) تقتصر للقدرة على رصد الديناميكيات الزمنية المتبادلة بين المتغيرات.

تقدم هذه الدراسة إضافة منهجية من خلال استخدام نموذج المتجهات الذاتية (VAR) الذي يسمح بتحليل تداعيات الصدمات عبر قنوات متعددة (تضخم، صرف، دين) في وقت واحد، وقياس سرعة ومدة استجابة كل متغير، وهو ما يغيب في معظم الدراسات السابقة.

٣- فجوة الشمولية والتكامل: ندرت الدراسات التي قدمت تحليلاً مقارناً شاملاً لآليات انتقال ثلاثة أنواع مختلفة من الصدمات (مالية في ٢٠٠٨، صحية في ٢٠٢٠، وجيوسياسية في ٢٠٢٢) إلى اقتصاد نامٍ واحد. هذا النهج التكاملي يسمح باستخلاص دروس سياسية أكثر عمقاً حول فعالية السياسات في مواجهة أنواع متباينة من الأزمات.

وبالتالي، يمكن القول إن هذه الدراسة تسهم في إثراء الأدبيات من خلال:

- تقديم تحليل قياسي ديناميكي متكامل لآليات انتقال صدمات عالمية متنوعة إلى الاقتصاد المصري، مستخدمةً منهجية متقدمة تتيح تتبع أثر الصدمات عبر الزمن، في محاولة لاستنباط سياسات اقتصادية أكثر مرونة وفعالية

- تسد هذه الدراسة الفجوة البحثية من خلال تطبيق نموذج VAR لتحليل انتقال الصدمات عبر قنوات متعددة في الاقتصاد المصري، مع تحليل مقارن لثلاث أزمات كبرى خلال ٢٣ عاماً.
- كما تسعى الدراسة إلى سد الفجوة البحثية من خلال الجمع بين التحليل النظري والتطبيقي، وتقديم نموذج يختبر قنوات انتقال الأزمات بصورة متكاملة تستند إلى بيانات حديثة ومنهجيات قياسية دقيقة.

المبحث الثاني

ملامح الأزمات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية

أولاً: دروس من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨

شكلت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ نقطة تحوّل رئيسية في تاريخ النظام المالي العالمي، إذ بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لانهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر، ثم امتدت سريعاً إلى الأسواق المالية الدولية عبر قنوات التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال. وقد مثلت هذه الأزمة اختباراً حقيقياً لقدرة الاقتصادات الوطنية - وخاصة النامية - على امتصاص الصدمات الناشئة عن العولمة المالية.

من أبرز الدروس المستفادة أن الترابط المالي المفرط جعل الاقتصادات أكثر عرضة للعدوى، كما أشار (Reinhart & Rogoff 2009) إلى أن التشابك العميق بين المؤسسات المالية العالمية زاد من حدة الأزمة وانتشارها. كما بيّن صندوق النقد الدولي (IMF, 2009) أن الانفتاح المالي دون أطر رقابية قوية أدى إلى تفاقم المخاطر النظامية، خصوصاً مع التوسع غير المنضبط في استخدام المشتقات المالية المعقدة. وفي المقابل، أبرزت الأزمة أهمية السياسات النقدية والمالية التوسعية كأداة لاحتواء الانكماش، إذ تبنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي برامج تحفيز غير مسبوقة وخفضاً حاداً لأسعار الفائدة ضمن ما عُرف بسياسات "التيسير الكمي". هذه الإجراءات منعت انهياراً شاملاً لكنها خلفت تحديات لاحقة، مثل ارتفاع المديونية العامة وتساعد الضغوط التضخمية في بعض الدول.

وخلصت دراسة (Claessens et al. 2010) إلى أن الدول التي تتمتع بأنظمة مصرفية أكثر صلابة واحتياطات دولية أكبر كانت أقدر على مواجهة الأزمة مقارنة بالاقتصادات النامية التي عانت من هروب رؤوس الأموال وتراجع النمو. وأكدت التجربة ضرورة بناء هوامش أمان مالية من خلال الاحتياطات وتنويع مصادر التمويل وتعزيز الرقابة المصرفية، وهي دروس ما تزال صالحة للدول النامية حتى اليوم.

- انعكاسات الأزمة على الدول النامية:

لم تكن الاقتصادات النامية بمنأى عن تداعيات أزمة ٢٠٠٨، إذ انتقلت الصدمة إليها عبر ثلاث قنوات رئيسية: التجارة الخارجية، وتدفقات رؤوس الأموال، والتحويلات المالية.

فعلى المستوى التجاري، انخفض الطلب العالمي على صادرات السلع الأولية بنسبة تجاوزت ٢٠%، وانخفضت أسعار النفط والمعادن بأكثر من ٥٠% وفقاً لتقرير البنك الدولي (World Bank, 2009). كما شهدت الأسواق الناشئة نزوحاً كبيراً لرؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو الملاذات الآمنة (Didier et al., 2012)، وتراجعت التحويلات المالية للعاملين بالخارج (Ratha et al., 2011).

ومع ذلك، استطاعت بعض الاقتصادات الآسيوية، التي راكمت احتياطات ضخمة بعد أزمة ١٩٩٧، أن تمتص الصدمة بشكل أفضل (Park, 2010). بينما واجهت الدول ذات العجز المزمن - وخاصة المعتمدة على التمويل الخارجي - أزمات حادة في العملة والبطالة (UNCTAD, 2010).

ثانياً: تداعيات جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصادات النامية

مثلت جائحة كوفيد-١٩ صدمة مزدوجة صحية واقتصادية غير مسبقة. فقد انكمش الناتج المحلي في معظم الدول النامية بشدة عام ٢٠٢٠ نتيجة الإغلاق وتعطل سلاسل الإمداد (World Bank, 2020). وأفاد تقرير منظمة العمل الدولية (ILO, 2021) بأن أكثر من ١١٤ مليون وظيفة فقدت عالمياً، فيما أضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2021) نحو ١٢٠ مليون شخص إلى دائرة الفقر المدقع. كما أدى ارتفاع الإنفاق الحكومي وتراجع الإيرادات الضريبية إلى زيادة الدين العام في الدول النامية بأكثر من ١٠% من الناتج المحلي خلال عام واحد (IMF, 2021). وبيّن (Ratha & Mahapatra 2021) أن تقلب التحويلات المالية كشف هشاشة الاعتماد عليها كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي.

وقد أوضحت تقارير معهد التخطيط القومي (٢٠٢١) ووزارة التخطيط المصرية (٢٠٢٢) أن الأثر على الاقتصاد المصري تمثل في انخفاض السياحة، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وتزايد الضغوط المالية والاجتماعية. وأكدت التجربة أن الاقتصادات ذات الحيز المالي الأوسع وشبكات الأمان الاجتماعي الأقوى كانت الأقدر على حماية الفئات الهشة، بينما ظلت الاقتصادات محدودة الموارد أكثر عرضة لتداعيات الجائحة (UNCTAD, 2020; Baldwin & di Mauro, 2020).

ثالثاً: انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على الدول النامية

أحدثت الحرب الروسية-الأوكرانية (منذ ٢٠٢٢) صدمة ثلاثية للقنوات العالمية للطاقة والغذاء والتمويل. فقد أدى اضطراب صادرات الغاز والنفط الروسية إلى ارتفاع قياسي في الأسعار، بينما رفعت القيود على صادرات الحبوب والأسمدة تكاليف الغذاء عالمياً (FAO, 2022; IEA, 2022).

كما تسببت دورة التشديد النقدي في الاقتصادات المتقدمة في ارتفاع تكلفة التمويل وخروج رؤوس الأموال من الدول النامية (IMF, 2023; BIS, 2023). وأدت هذه التطورات إلى تضخم مستورد، وضغوط على العملات المحلية، وتراجع الاحتياطيات في العديد من الدول (World Bank, 2022; UNCTAD, 2022).

وقد أظهرت التجربة أن الدول ذات البنية المؤسسية القوية وتنوع مصادر الطاقة كانت أكثر قدرة على امتصاص الصدمة، بينما واجهت الدول الأخرى أزمات تمويل وغذاء حادة.

رابعاً: الدروس المستفادة من التجارب الدولية

توضح التجارب الثلاث أن الاستجابة السريعة، وتبني سياسات نقدية ومالية مرنة، ووجود احتياطيات قوية، هي عناصر حاسمة في احتواء الأزمات. كما بين (Krugman 2009) أن التحفيز المالي السريع منع الاقتصاد العالمي من الدخول في كساد عميق، فيما أكد البنك الدولي (٢٠٢١) على دور الحماية الاجتماعية في الحد

من آثار جائحة كورونا، وأبرز صندوق النقد الدولي (٢٠٢٣) أن تنويع مصادر الطاقة والغذاء أصبح ضرورة استراتيجية بعد الحرب الأوكرانية. في المحصلة، يتضح أن الاقتصادات النامية التي نجحت في بناء هوامش أمان مالية، وتنويع الاقتصاد، وتحسين الحوكمة كانت أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات. وتشكل هذه الدروس إطاراً تحليلياً لفهم التجربة المصرية في مواجهة الأزمات العالمية المتلاحقة، وهو ما سيتم تناوله في المبحث التالي.

المبحث الثالث

انعكاسات الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري

أولاً: هيكل الاقتصاد المصري وارتباطه بالاقتصاد العالمي

يعكس هيكل الاقتصاد المصري مدى اندماجه الوثيق في الاقتصاد العالمي، سواء من خلال تركيبته القطاعية أو عبر قنواته الخارجية من تجارة واستثمار وتحويلات وعوائد قناة السويس. ويقوم الاقتصاد المصري على مزيج متنوع من القطاعات الإنتاجية والخدمية، إذ تمثل الخدمات الركيزة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب ٥١.٦%، تليها الصناعة بنسبة نحو ١٥.١%، ثم الزراعة بحوالي ١٠.٦% من إجمالي الناتج المحلي (Focus Economics, 2024)؛ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٢٤). هذا التوزيع يعكس التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد المصري تدريجياً نحو اقتصاد خدمي، مع استمرار الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية في دعم النمو والتشغيل.

أما في سوق العمل، فتستوعب الزراعة نحو ٢٨% من إجمالي القوى العاملة، بينما تساهم الصناعة بنحو ٢٩%، ويعمل حوالي ٥١% في قطاع الخدمات، ما يؤكد تزايد الاعتماد على الأنشطة الخدمية غير السلعية كمصدر رئيسي للتشغيل والدخل القومي (GlobalEdge, 2024)؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٤).

وقد حقق الاقتصاد المصري معدل نمو سنوي بلغ نحو ٤.٣% في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢.٣% في الفترة المناظرة من العام السابق، مدفوعاً بإنتعاش القطاع الصناعي غير النفطي الذي سجل نمواً يناهز ١٧.٧%، إضافة إلى تعافي قطاع السياحة بنحو ١٨%، رغم التراجع الكبير في إيرادات قناة السويس بنسبة تقارب ٧٠% نتيجة اضطرابات النقل العالمية (Reuters, 2025)؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٥).

وعلى صعيد التدفقات الدولارية، شكلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، حيث بلغت نحو ٢٩ مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٥ بزيادة تقترب من ٧٧% عن الفترة المماثلة من العام

السابق (Arab News, 2025)؛ البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، مايو ٢٠٢٥). كما أسهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز الاحتياطيات رغم التحديات التمويلية العالمية، إذ استقرت عند متوسط ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ (IMF, 2024).

يتضح من ذلك أن الهيكل الاقتصادي المصري يتميز بالتنوع النسبي والانفتاح الخارجي، لكنه في الوقت ذاته يتعرض لقدرة مرتفع من الهشاشة أمام الصدمات العالمية، خاصة تلك المرتبطة بأسعار الطاقة والغذاء، والسياحة، والتحويلات. فأى اضطراب في هذه القنوات - كأرتفاع أسعار النفط، أو تباطؤ حركة التجارة الدولية، أو تراجع تحويلات العاملين - ينعكس مباشرة على توازنات الاقتصاد الكلي، مما يجعل دراسة أثر الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري أمراً ضرورياً لفهم ديناميكية أدائه واستجابته للصدمات الخارجية.

ثانياً: أثر الأزمات العالمية على التضخم والأسعار المحلية في مصر

يُعدُّ التضخم من أهم القنوات التي تنتقل عبرها الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصادات النامية، إذ يؤدي اضطراب الأسواق الدولية وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى زيادة تكلفة الواردات، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الأسعار المحلية. وبالنسبة لمصر، التي تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من السلع الأساسية - وعلى رأسها القمح والوقود - فقد شكّل التضخم أحد أبرز مظاهر انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الداخل المصري. وفيما يلي توضيح لأثر ثلاث أزمات رئيسية على التضخم في مصر:

١- الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وأثرها على التضخم في مصر

بدأت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة بسبب انهيار سوق الرهن العقاري والأدوات المالية المشتقة، لكنها سرعان ما امتدت إلى الأسواق العالمية عبر قنوات التجارة والاستثمار وأسعار السلع. ففي عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ارتفعت أسعار النفط عالمياً لتتجاوز ١٤٧ دولاراً للبرميل في يوليو ٢٠٠٨، كما قفزت أسعار

الحبوب - خاصة القمح والذرة - بنسبة تفوق ٦٠% مقارنة بمستويات ٢٠٠٦ (World Bank, 2009).

انعكست هذه التطورات مباشرة على السوق المصري، حيث ارتفع معدل التضخم السنوي من نحو ٩.٥% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى أكثر من ١٨% في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٩). وكان التأثير الأكبر في أسعار السلع الغذائية، التي تمثل المكوّن الأكبر في سلة المستهلك المصري، وهو ما فرض ضغوطاً مالية متزايدة على الموازنة العامة بسبب دعم الخبز والوقود.

وقد أشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن زيادة مخصصات الدعم الحكومي في تلك الفترة لم تمنع انتقال موجة التضخم إلى السوق المحلي، لكنها ساهمت في تجنب اضطرابات اجتماعية أوسع (IMF, 2010).

٢- تداعيات جائحة كورونا ٢٠٢٠ على التضخم والأسعار المحلية في مصر

مع انتشار جائحة كوفيد-١٩ مطلع عام ٢٠٢٠، شهد الاقتصاد العالمي حالة من الشلل شبه الكامل بسبب الإغلاق العام وتعطل سلاسل الإمداد، وهو ما انعكس على الأسعار في مصر من خلال قناتين رئيسيتين:
أ. الركود في الطلب المحلي:

تراجع النشاط في قطاعات حيوية مثل السياحة والخدمات، ما أدى إلى انخفاض الطلب الكلي. وقد سجّل متوسط التضخم السنوي في مصر نحو ٥.٧% عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٣.٩% عام ٢٠١٩، نتيجة ضعف الاستهلاك وتراجع أسعار النفط عالمياً (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٢١).

ب. اختناقات سلاسل التوريد:

على الرغم من انخفاض الطلب الكلي، واجهت مصر زيادات في أسعار بعض السلع المستوردة بسبب ارتفاع تكاليف الشحن البحري واضطرابات الإنتاج العالمية، ما تسبب في ضغوط تضخمية محدودة في قطاعات مثل الأدوية والسلع الغذائية المصنعة (OECD, 2021). ومع ذلك، ساهم انخفاض أسعار النفط إلى نحو ٤٠ دولارًا للبرميل

في المتوسط خلال ٢٠٢٠ في تخفيف الضغوط على الأسعار المحلية وتقليص فاتورة الواردات البترولية (World Bank, 2021).

بصورة عامة، كان تأثير الجائحة على التضخم في مصر مزدوجاً: فمن ناحية خفّض الركود الطلب الكلي، ومن ناحية أخرى رفعت اضطرابات سلاسل الإمداد الأسعار في بعض السلع، إلا أن التوازن بين العاملين أدى إلى استقرار نسبي في معدل التضخم.

٣- انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية ٢٠٢٢ على التضخم والأسعار المحلية في مصر

مثّلت الحرب الروسية-الأوكرانية صدمة تضخمية عالمية حادة، أثّرت على مصر بشكل مباشر نظراً لاعتمادها الكبير على الواردات من روسيا وأوكرانيا، خاصة القمح والزيتون البذرية والوقود. أ. ارتفاع أسعار الغذاء:

قبل اندلاع الحرب، كانت روسيا وأوكرانيا تمثلان أكثر من ٧٠% من واردات القمح إلى مصر (FAO, 2022). ومع تعطل الشحن عبر البحر الأسود، ارتفعت أسعار القمح العالمية من ٢٥٠ دولاراً للطن عام ٢٠٢١ إلى أكثر من ٤٣٠ دولاراً في منتصف ٢٠٢٢.

انعكس ذلك محلياً في ارتفاع أسعار الخبز غير المدعوم والزيتون النباتية، وقفز معدل التضخم الغذائي السنوي إلى ٢٣.٨% في ٢٠٢٢ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣).

ب. ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الإنتاج: ارتفعت أسعار النفط إلى متوسط ١٠٠ دولار للبرميل عام ٢٠٢٢، مما زاد من تكلفة الوقود والنقل والإنتاج الصناعي، وأدى إلى ضغوط تضخمية في معظم القطاعات (World Bank, 2023).

ج. تدهور سعر الصرف:

تسببت موجة خروج رؤوس الأموال الساخنة في ضغوط على الجنيه المصري، ما أدى إلى تخفيض قيمته عدة مرات منذ مارس ٢٠٢٢، فارتفعت تكلفة الواردات، وقفز التضخم العام السنوي إلى نحو ١٣.٩% في ٢٠٢٢ ثم ٣٥% في ٢٠٢٣ (IMF, 2023؛ البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣).

إجمالاً، شكّلت الحرب الروسية-الأوكرانية نقطة تحوّل تضخمية حادة في الاقتصاد المصري، إذ تحوّل من حالة استقرار نسبي بعد الجائحة إلى موجة تضخم واسعة مدفوعة بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وانخفاض قيمة العملة المحلية.

وتُظهر الأزمات الثلاث - الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، وجائحة كورونا (٢٠٢٠)، والحرب الروسية-الأوكرانية (٢٠٢٢) - أن الأزمات العالمية رغم اختلاف طبيعتها (مالية، صحية، جيوسياسية) تتشابه في تأثيرها على التضخم في مصر، من خلال ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة واضطراب سلاسل الإمداد.

وتؤكد هذه التجارب أن هشاشة الهياكل الإنتاجية وضعف مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الصدمات الخارجية يجعلان التضخم المحلي قناة رئيسية لانتقال الأزمات العالمية إلى الداخل، الأمر الذي يتطلب سياسات استباقية لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الاستيراد وتطوير أدوات إدارة المخاطر.

ثالثاً: أثر الأزمات العالمية على سعر الصرف وميزان المدفوعات

تُعَدُّ أسعار الصرف وميزان المدفوعات من أكثر المؤشرات الاقتصادية حساسية للصدمات العالمية، نظرًا لتأثرهما المباشر بتقلبات التدفقات الرأسمالية وحركة التجارة الدولية وأسعار السلع الاستراتيجية.

وفي الاقتصادات النامية - ومن بينها مصر - يتضاعف هذا التأثير بسبب الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي والواردات الأساسية من الغذاء والطاقة. وقد كشفت الأزمات العالمية الثلاث الكبرى (٢٠٠٨، ٢٠٢٠، ٢٠٢٢) عن مدى هشاشة هذين المؤشرين في مواجهة الاضطرابات الدولية.

١- أثر الأزمات العالمية على سعر الصرف

يُظهر تاريخ الاقتصاد المصري أن سعر الصرف كان دائماً أداة رئيسية لامتناع الصدمات الخارجية، لكنه في الوقت ذاته أحد أكثر المؤشرات عرضة للاضطرابات خلال فترات الأزمات العالمية :

-الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨:

أدت الأزمة إلى نزوح واسع لرؤوس الأموال من الأسواق الناشئة باتجاه الملاذات الآمنة، ما شكّل ضغطاً على عملات الدول النامية.

وفي مصر، ورغم حفاظ الجنيه المصري على استقراره الاسمي النسبي بفضل تدخل البنك المركزي، فإن الاحتياطيات الأجنبية انخفضت من ٣٤.٦ مليار دولار في ٢٠٠٨ إلى ٣١.٣ مليار دولار في ٢٠٠٩، وهو ما عكس استخدام الاحتياطيات للدفاع عن العملة (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٠؛ IMF, 2010).

- جائحة كورونا ٢٠٢٠:

خلال الجائحة، تراجعت موارد مصر من النقد الأجنبي بشكل حاد نتيجة توقف السياحة العالمية وانخفاض التحويلات مؤقتاً. فقد انخفضت إيرادات السياحة من ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى نحو ٤ مليارات فقط عام ٢٠٢٠ (World Bank, 2021).

ومع ذلك، تمكن البنك المركزي من الحد من تقلبات الجنيه عبر برامج تمويل طارئة مع صندوق النقد الدولي واستخدام جزء من الاحتياطيات الدولية، ما حافظ على استقرار سعر الصرف ضمن نطاق محدود حتى منتصف ٢٠٢١ (IMF, 2021).

- الحرب الروسية-الأوكرانية ٢٠٢٢:

شهدت مصر أقوى موجات الضغط على عملتها خلال العقد الأخير. فقد انخفض الجنيه المصري من متوسط ١٥.٧ جنيهاً للدولار في ٢٠٢١ إلى نحو ٢٤.٦ جنيهاً في نهاية ٢٠٢٢، نتيجة خروج أكثر من ٢٠ مليار دولار من استثمارات الأجانب في أدوات الدين المحلي (Bloomberg, 2022؛ CBE, 2022).

كما ارتفعت فاتورة الواردات - خصوصًا القمح والطاقة - مما ضاعف الضغط على ميزان المدفوعات. ويشير تقرير صندوق النقد (IMF, 2023) إلى أن التخفيض المتتابع للجنيه كان ضروريًا لاستعادة التوازن الخارجي وتقليص فجوة النقد الأجنبي، لكنه ساهم أيضًا في ارتفاع معدلات التضخم.

مما سبق تُظهر التجارب الثلاث أن سعر الصرف في مصر تأثر إما بخروج رؤوس الأموال الساخنة (٢٠٠٨، ٢٠٢٢) أو بإنخفاض موارد النقد الأجنبي (٢٠٢٠)، وأن سياسة "التثبيت المرن" للجنيه كانت وسيلة لاحتواء الصدمات قصيرة الأجل، لكنها زادت عبء الضغوط التضخمية في المدى المتوسط.

٢- أثر الأزمات العالمية على ميزان المدفوعات

يُعد ميزان المدفوعات المرآة الحقيقية لتأثر الاقتصاد المصري بالصدمات الخارجية، إذ يعكس التغيرات في الحساب الجاري (التجارة، السياحة، التحويلات) والحساب المالي والرأسمالي (الاستثمارات وتدفقات التمويل):

- الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨:

تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة بشكل واضح، فانخفضت التدفقات الداخلة من ١١.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٨.١ مليار دولار في ٢٠٠٩ (UNCTAD, 2010).

كما انخفضت إيرادات قناة السويس بنسبة ٦.٧% في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نتيجة تباطؤ حركة التجارة العالمية (CBE, 2009). وبالتالي، تقلص الفائض الكلي في ميزان المدفوعات، ما تطلب تدخلات مالية ونقدية للحفاظ على استقرار الحساب الجاري.

- جائحة كورونا ٢٠٢٠:

سجل ميزان المدفوعات المصري عجزًا كليًا بلغ نحو ٨.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بفائض قدره ٩ مليارات في العام السابق (CBE, 2020).

وجاء هذا التراجع نتيجة: انهيار إيرادات السياحة بنسبة ٦٧% ، انخفاض الصادرات السلعية بنحو ١٢% وتراجع طفيف في عوائد قناة السويس بنسبة ١.٩% . ورغم استمرار تحويلات العاملين بالخارج عند مستويات مرتفعة، فإنها لم تكن كافية لتعويض الانخفاض الحاد في باقي موارد النقد الأجنبي.

- الحرب الروسية-الأوكرانية ٢٠٢٢:

تفاقم العجز في ميزان المدفوعات المصري بسبب ارتفاع فاتورة الواردات بأكثر من ١٥ مليار دولار خلال العام، خاصة في القمح والوقود (FAO, 2022)، إلى جانب خروج تدفقات رأسمالية تُقدَّر بأكثر من ٢٠ مليار دولار من استثمارات الأجانب (Bloomberg, 2022).

وكنتيجة لذلك، تحوّل الميزان من وضع شبه متوازن إلى عجز يُقدَّر بنحو ١٠.٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ (CBE, 2022؛ IMF, 2023). نستخلص مما سبق أن التجربة المصرية تؤكد أن الأزمات العالمية تؤثر على ميزان المدفوعات وسعر الصرف عبر ثلاث قنوات رئيسية:

١. انكماش موارد الحساب الجاري (السياحة، الصادرات، قناة السويس).
 ٢. خروج التدفقات الرأسمالية الساخنة من أدوات الدين والأسواق المالية.
 ٣. ارتفاع فاتورة الواردات الاستراتيجية في فترات الأزمات العالمية.
- وبذلك، يتضح أن الحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات يتطلب تنويع مصادر النقد الأجنبي، وتعزيز مرونة سعر الصرف، وبناء احتياطات دولية كافية لمواجهة الصدمات الخارجية، وهي توصيات تتسق مع سياسات البنك المركزي المصري خلال السنوات الأخيرة.

رابعا: انعكاسات الأزمات العالمية على الموازنة العامة والدين العام

تُعد الموازنة العامة أكثر المكونات حساسية للصدمات الخارجية، حيث يتأثر جانب الإيرادات والإنفاق معاً، مما يؤدي إلى اتساع عجز الموازنة وارتفاع مستويات الدين العام. ويتضح ذلك فيما يلي :

- الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨:

مع تراجع النمو العالمي وتباطؤ حركة التجارة، انخفضت حصيلة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في مصر. في المقابل، ارتفعت النفقات العامة لمواجهة التداعيات الاجتماعية للأزمة من خلال دعم الغذاء والطاقة. ونتيجة لذلك ارتفع عجز الموازنة الكلي إلى نحو ٨.١% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٦.٩% في العام السابق (وزارة المالية المصرية، ٢٠٠٩).

- جائحة كورونا ٢٠٢٠:

أدت الجائحة إلى تراجع شديد في الإيرادات الضريبية، خصوصاً من قطاعي السياحة والطيران. كما ارتفع الإنفاق الحكومي على الصحة والحماية الاجتماعية. انعكس ذلك على ارتفاع عجز الموازنة الكلي إلى نحو ٧.٩% من الناتج المحلي في ٢٠١٩/٢٠٢٠، مع زيادة نسبة الدين العام إلى ما يقارب ٨٧% من الناتج (IMF, 2021). وقد اضطرت الحكومة إلى التوسع في الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل حزم التحفيز.

- الحرب الروسية - الأوكرانية ٢٠٢٢:

أحدثت الحرب ضغوطاً غير مسبقة على الموازنة المصرية؛ حيث ارتفعت فاتورة دعم الخبز والوقود بشكل ملحوظ، نتيجة الزيادة الحادة في أسعار القمح والطاقة عالمياً. قدرت وزارة المالية المصرية أن تكلفة استيراد القمح وحده زادت بما يقارب ٤ مليارات دولار إضافية في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣. وارتفع عجز الموازنة الكلي إلى نحو ٦.١% من الناتج في ٢٠٢١/٢٠٢٢. كما شهد الدين العام الخارجي زيادة واضحة، مسجلاً حوالي ١٥٥ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٢٣ مليار دولار في ٢٠٢٠ (World Bank, 2023).

وعلى هذا فإن الأزمات العالمية انعكست على الموازنة العامة والدين العام من خلال: تراجع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، زيادة الإنفاق الحكومي (الدعم، الحماية الاجتماعية، الصحة)، وارتفاع مستويات العجز والاعتماد المتزايد على الدين الداخلي والخارجي.

خامسا : انعكاسات الأزمات العالمية على القطاعات الخارجية

تُعد القطاعات الخارجية من أكثر الجوانب تأثراً بالصدمات الاقتصادية العالمية، نظراً لاعتماد الاقتصاد المصري بشكل كبير على مصادر النقد الأجنبي مثل التجارة الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج. وتمثل هذه القطاعات الركائز الأساسية في ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف، مما يجعلها أكثر حساسية لأي اضطرابات اقتصادية دولية.

١- التجارة الخارجية

أظهرت التجارب الحديثة أن التجارة الخارجية كانت دائماً أول قناة تتلقى صدمات الأزمات العالمية. فخلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، شهدت الصادرات المصرية تراجعاً بنحو ١٨% نتيجة انخفاض الطلب العالمي وتراجع أسعار السلع الأساسية، خاصة النفط والغاز (World Bank, 2010؛ الشناوي، ٢٠٢١). كما انخفضت إيرادات قناة السويس بنسبة ٦.٧% خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بسبب تباطؤ حركة التجارة الدولية (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٩). أما في جائحة «كوفيد-١٩» عام ٢٠٢٠، فقد تضررت التجارة الخارجية المصرية بشدة بسبب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وتراجع الطلب الخارجي، إذ انخفضت الصادرات البترولية وغير البترولية بنسبة ٢١% في النصف الأول من العام (WTO, 2021؛ معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٢). وقد ساهمت سياسات تأمين الاحتياجات الاستراتيجية من الغذاء والوقود في تخفيف حدة الأزمة، لكن كلفة الواردات ارتفعت نسبياً نتيجة اختناقات النقل البحري وارتفاع تكاليف الشحن.

وفي عام ٢٠٢٢، تأثرت التجارة المصرية مجدداً بالحرب الروسية-الأوكرانية، حيث تستورد مصر نحو ٧٠% من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا. ومع ارتفاع الأسعار العالمية بنسبة تجاوزت ٧٠%، ارتفعت فاتورة الواردات الغذائية بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة العجز التجاري (FAO, 2022؛ وزارة التموين المصرية، ٢٠٢٣).

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

أظهر بيانات البنك المركزي المصري أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثرت سلباً بكل الأزمات العالمية تقريباً، لكن بدرجات متفاوتة.

ففي عام ٢٠٠٨، انخفضت التدفقات الداخلة من ١٣.٢ مليار دولار إلى نحو ٨.١ مليار دولار، نتيجة حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية وهروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة (CBE, 2010؛ عبد الخالق، ٢٠٢٠).

وفي ظل جائحة كورونا ٢٠٢٠، تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً بنسبة ٣٥%، ووصلت في مصر إلى نحو ٥.٩ مليار دولار فقط، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة (UNCTAD, 2021).

أما بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، فقد شهدت السوق المصرية خروجاً ملحوظاً للاستثمارات قصيرة الأجل، فُدر بما يزيد على ٢٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢، نتيجة رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وارتفاع المخاطر الجيوسياسية (IMF, 2023؛ الشاذلي، ٢٠١٩).

٣- قطاع السياحة

يُعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات حساسية للصدمات الاقتصادية العالمية، كونه يتأثر مباشرة بالتقلبات السياسية والصحية والمالية. فبعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، تراجعت إيرادات السياحة في مصر بنحو ١٠% في عام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض الدخل العالمي وتراجع حركة السفر (UNWTO, 2010).

وفي جائحة كورونا، كان التأثير أعمق، إذ انهارت إيرادات السياحة من نحو ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى نحو ٤ مليارات فقط في ٢٠٢٠ بسبب الإغلاق الكامل للحدود وتوقف الرحلات الجوية (World Bank, 2021؛ معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٢).

كما تأثر القطاع مرة أخرى في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية، نظراً لأن السائحين الروس والأوكرانيين كانوا يمثلون نحو ٣٠% من إجمالي السياحة الوافدة لمصر قبل

٢٠٢٢، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الإيرادات السياحية خلال العام نفسه (وزارة السياحة المصرية، ٢٠٢٣).

٤- تحويلات العاملين بالخارج

تُعد تحويلات العاملين بالخارج أحد المصادر المستقرة نسبياً للنقد الأجنبي في مصر، لكنها ليست بمعزل عن الأزمات العالمية. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، شهدت التحويلات تراجعاً طفيفاً قبل أن تتعافى سريعاً لتصل إلى نحو ٨.٦ مليار دولار في ٢٠٠٩ (CBE, 2010).

وفي جائحة كورونا، فاقت التوقعات؛ إذ ارتفعت التحويلات بنسبة تقارب ١٠% لتصل إلى ٢٩.٦ مليار دولار في ٢٠٢٠، نتيجة زيادة تحويلات المصريين في الخليج لدعم أسرهم خلال الأزمة (World Bank, 2021؛ المغربي، ٢٠٢٢). أما في عام ٢٠٢٢، فقد شهدت هذه التحويلات تراجعاً نسبياً إلى نحو ٢٨.٣ مليار دولار متأثرة بتقلب أسعار النفط وتباطؤ النشاط الاقتصادي في دول الخليج (CBE, 2023؛ IMF, 2023).

مما سبق يتضح أن الأزمات العالمية تركت بصمات واضحة على القطاعات الخارجية في الاقتصاد المصري. فكل أزمة- مهما اختلفت طبيعتها - تؤثر بآلية محددة:

- الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: صدمة في التدفقات المالية والتجارة.
 - جائحة كورونا ٢٠٢٠: صدمة في العرض والطلب العالمي وانكماش السياحة.
 - الحرب الروسية-الأوكرانية ٢٠٢٢: صدمة في الغذاء والطاقة وسعر الصرف.
- وقد أظهرت هذه الأزمات هشاشة الاقتصاد المصري أمام الصدمات الخارجية، لكنها في الوقت نفسه أبرزت مرونته الجزئية من خلال استمرار تدفقات التحويلات وتحسن بعض المؤشرات بعد انتهاء الأزمات. وهو ما يدعم أهمية بناء سياسات خارجية واقتصادية أكثر تنوعاً وتوازناً في المستقبل (El-Said & Hussien, 2023؛ معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٢).

سادساً: تحليل استجابات السياسات الاقتصادية المصرية للازمات العالمية

تُظهر الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة مدى قدرة الدول النامية، ومنها مصر، على التكيف مع التحولات المفاجئة في النظام المالي والتجاري الدولي. وقد تنوعت استجابات مصر باختلاف طبيعة كل أزمة، من حيث أدوات السياسة النقدية والمالية والاجتماعية، بهدف الحد من آثار الصدمات الخارجية والحفاظ على الاستقرار الكلي.

١- خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

واجه الاقتصاد المصري في تلك الفترة تراجعاً في الاستثمارات الأجنبية وانخفاضاً في الطلب العالمي على الصادرات. وللتخفيف من هذه التداعيات، تبنت الحكومة حزمة تحفيز مالي قُدِّرَتْ بنحو ١٥ مليار جنيه مصري وُجِّهَتْ أساساً لمشروعات البنية التحتية والإسكان والمرافق العامة بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة التشغيل (وزارة المالية، ٢٠٠٩؛ IMF, 2010).

وفي المقابل، انتهج البنك المركزي سياسة نقدية توسعية خفّض بموجبها أسعار الفائدة على الإيداع إلى نحو ٩.٧٥% بنهاية ٢٠٠٩ مقابل ١١.٥% في العام السابق، كما اتجه إلى دعم البنوك المحلية لتوفير السيولة للقطاع الخاص (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٩).

أما على صعيد السياسة التجارية، فقد تم الحفاظ على برامج دعم الصادرات وتنويع الأسواق المستهدفة لتقليل الاعتماد على الشركاء التقليديين في أوروبا وأمريكا (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠).

وقد ساهم هذا المزيج من السياسات في الحد من التراجع الحاد للنمو، حيث استقر معدل نمو الناتج المحلي عند ٤.٧% عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٧.٢% قبل الأزمة (World Bank, 2010).

٢- خلال جائحة كورونا ٢٠٢٠

تُعد جائحة كورونا من أكثر الأزمات التي اختبرت مرونة الاقتصاد المصري، حيث واجهت الدولة صدمة مزدوجة في العرض والطلب.

أطلقت الحكومة حزمة تحفيزية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه (تعادل نحو ٢% من الناتج المحلي)، تم تخصيصها لدعم القطاع الصحي، وتوفير إعانات للعمالة غير المنتظمة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (وزارة المالية، ٢٠٢٠؛ معهد التخطيط القومي، ٢٠٢١).

وفي الإطار النقدي، خفّض البنك المركزي أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس دفعة واحدة في مارس ٢٠٢٠ لدعم النشاط الاقتصادي، وأطلق مبادرات تمويلية بفوائد منخفضة للقطاعات الإنتاجية والسياحية والمقاولات (CBE, 2020). كما استخدم جزءاً من الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف في ظل خروج استثمارات الأجانب من أدوات الدين الحكومية.

اجتماعياً، توسعت الدولة في برامج الحماية مثل «تكافل وكرامة» وصرف منح استثنائية للعمالة غير المنتظمة، ما ساعد على الحد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة (UNDP, 2021).

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تقليل آثار الانكماش، إذ سجل الاقتصاد المصري معدل نمو موجباً بلغ ٣.٣% في عام ٢٠٢٠ رغم الركود العالمي الحاد (World Bank, 2021).

٣- خلال الحرب الروسية - الأوكرانية ٢٠٢٢

مثّلت الحرب الروسية - الأوكرانية تحدياً من نوع جديد للاقتصاد المصري، إذ تراكمت مع ارتفاعات غير مسبقة في أسعار الغذاء والطاقة، وضغوط شديدة على سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية.

اعتمد البنك المركزي المصري سياسة نقدية انكماشية صارمة، فرفع أسعار الفائدة الأساسية تدريجياً بمقدار ٨٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٢ للحد من التضخم وجذب رؤوس الأموال (CBE, 2023). كما تم تبني نظام سعر صرف أكثر مرونة أدى إلى تراجع الجنيه بنحو ٥٠% أمام الدولار بين مارس وديسمبر ٢٠٢٢.

على الصعيد المالي، زادت الحكومة مخصصات دعم السلع التموينية والخبز بشكل كبير، وخصّصت حوافز إضافية للقطاع الزراعي لتأمين واردات القمح وتنويع مصادر الاستيراد (وزارة التموين، ٢٠٢٣؛ FAO, 2022).

كما لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على برنامج تمويلي جديد بقيمة ٣ مليارات دولار على مدى ٤٦ شهرًا، يهدف إلى تعزيز الاحتياطات وتطبيق إصلاحات هيكلية (IMF, 2022).

وفي ظل هذه الإجراءات، استطاعت الدولة الحد من تفاقم العجز في الحساب الجاري ومنع أزمة سيولة حادة في النقد الأجنبي، رغم استمرار معدلات التضخم المرتفعة.

٤- تقييم عام لاستجابات السياسات

يتضح من تحليل الأزمات الثلاث أن مصر اتبعت نهجًا مرئيًا ومتغيرًا يتناسب مع طبيعة كل أزمة:

- في أزمة ٢٠٠٨ تم التركيز على التحفيز المالي والنقدي لدعم الطلب الكلي.
- في جائحة كورونا كان التركيز على التوازن بين الدعم الاجتماعي والاستقرار النقدي.

- أما في حرب ٢٠٢٢، فقد تم اللجوء إلى أدوات التشديد النقدي والانضباط المالي لمواجهة التضخم ونقص العملات الأجنبية.

تشير مقارنة التجارب إلى أن استقرار الاقتصاد المصري اعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الدولة على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاجتماعية، إضافة إلى التعاون الدولي مع المؤسسات المالية مثل صندوق النقد والبنك الدولي.

كما أظهرت الأزمات أهمية بناء هوامش أمان مالية واحتياطات دولارية، وتنويع القاعدة الإنتاجية والقاعدتين التمويلية والغذائية لتقليل هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات المستقبلية (El-Said & Hussien, 2023؛ معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٣).

المبحث الرابع

دراسة قياسية لأثر الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري

يُعد التحليل القياسي من الأدوات الأساسية في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، إذ يسمح بربط المتغيرات العالمية بالمؤشرات الاقتصادية المحلية بطريقة كمية تُمكن من اختبار الفرضيات بصورة موضوعية. وفي إطار هذا البحث، يُخصص هذا المبحث لتقدير أثر الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية – مثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وجائحة كورونا ٢٠٢٠، والأزمة الروسية-الأوكرانية ٢٠٢٢ – على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل العلاقة بين هذه الصدمات الخارجية وبين مجموعة من المتغيرات الكلية الأساسية.

لذا يستهدف هذا المبحث قياس مدى تأثر الاقتصاد المصري بمتغيرات عالمية مثل أسعار النفط، وأسعار الغذاء، وسعر الفائدة الأمريكي، وحجم التجارة العالمية، وذلك على مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري المتمثلة في: معدل التضخم، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الموازنة العامة، والدين العام. ومن خلال هذا التحليل الكمي، يمكن الكشف عن حجم الاستجابة الاقتصادية للأزمات الخارجية، ومدى هشاشة أو مرونة الاقتصاد المصري في مواجهتها.

تعتمد الدراسة القياسية هنا على بيانات سنوية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، مأخوذة من مصادر رسمية مثل البنك المركزي المصري (CBE)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي (World Bank)، ومنظمات دولية أخرى مثل FAO و UNCTAD. وسيتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Model) مع إدخال متغيرات وهمية (Dummy Variables) تمثل فترات الأزمات، لقياس أثر كل أزمة على حدة. وبذلك، يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل تجريبي يوضح كيف انعكست الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري، مع اختبار قوة العلاقات الإحصائية بين المتغيرات، بما يسهم في الخروج بنتائج علمية دقيقة تدعم التحليل النظري والوصفي السابق، وتوفر أساساً لتوصيات السياسات الاقتصادية في المبحث الأخير.

أولاً: منهجية الدراسة القياسية

- منهجية التحليل واختيار النموذج القياسي

اعتمدت الدراسة منهجية التحليل القياسي باستخدام (نماذج المتجهات الذاتية (VAR))، وذلك نظراً لطبيعة المشكلة البحثية التي تهدف إلى تتبع آلية انتقال الصدمات العالمية إلى الاقتصاد المصري. وقد جاء هذا الاختيار للأسباب التالية:

١. الطبيعة الديناميكية للأزمات العالمية : الأزمات الاقتصادية لا تظهر آثارها في لحظة واحدة فقط، بل تمتد عبر الزمن لتؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي تدريجياً، وهو ما يتوافق مع قدرة نموذج VAR على تحليل الاستجابات الزمنية للمتغيرات (Impulse Respons Functions).

٢. تشابك العلاقات بين المتغيرات المحلية والخارجية: إذ يتأثر معدل التضخم المحلي بسعر الصرف، بينما يتأثر الأخير بتقلبات ميزان المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال، كما أن الموازنة العامة والدين العام يتأثران مباشرة بمستوى الأسعار العالمية. وعليه يتيح نموذج VAR التعامل مع هذه العلاقات التبادلية دون افتراض متغير تابع وآخر مستقل بشكل محدد .

٣. إمكانية تحليل مساهمة الصدمات الخارجية : من خلال تحليل تفكك التباين (Variance Decomposition) يمكن قياس نسبة التغير في كل متغير اقتصادي مصري ناتج عن عوامل خارجية مثل أسعار النفط والغذاء العالمية، أو أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة.

٤. مناسبة البيانات المتاحة : تعتمد الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، ومع افتراض ثبات الزمن النسبي لهذه البيانات يمكن لنماذج VAR تقديم نتائج دقيقة حول التأثيرات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

وبالمقارنة مع نماذج أخرى، فإن نموذج الانحدار الخطي (OLS) لا يتيح تحليل الأبعاد الزمنية والديناميكية للصدمات، بينما نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) يصلح لقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل لكنه لا يفسر آلية انتقال

الصدمات المتداخلة. لذا فإن نموذج VAR يمثل الخيار الأمثل لتحقيق أهداف الدراسة.

- المعادلة العامة لنموذج VAR

يعبر نموذج المتجهات الذاتية (VAR) من الدرجة p عن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على النحو التالي:

$$Y_t = Y_1 A\{t-1\} + Y_2 A\{t-2\} + \dots + Y_p A\{t-p\} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t : يمثل المتغيرات الداخلية في الفترة الزمنية t ، ويشمل في هذه الدراسة:

معدل النمو الاقتصادي (GDPG)

معدل التضخم (INF)

سعر الصرف (EXR)

عجز الموازنة (FD)

الدين العام (PD)

ميزان المدفوعات (BOP)

A_i : مصفوفات معاملات (Parameters-matrices) تمثل تأثير القيم المتأخرة (lags) للمتغيرات.

p : طول فترة الإبطاء (Lag length) المحددة بناءً على معايير الاختيار الإحصائية (SIC، AIC).

ε_t : متجه أخطاء عشوائية (Error terms) يُفترض أن يكون له متوسط صفري وتباين ثابت، ويمثل الصدمات غير المتوقعة (shocks).

لقد تم استخدام نموذج المتجهات الذاتية (VAR) الذي يفترض أن كل متغير اقتصادي يتحدد ليس فقط بقيمه الماضية وإنما أيضاً بالقيم الماضية لبقية المتغيرات الداخلة في النموذج، وبذلك يعكس العلاقات التبادلية والديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية المصرية والصدمات العالمية خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٠٠).

- المتغيرات المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تعكس أبرز القنوات التي تنتقل من خلالها الصدمات العالمية إلى الاقتصاد المصري. وقد تم تقسيم هذه المتغيرات إلى:

١. المتغيرات الداخلية (Endogenous Variables):

وتشمل ستة متغيرات رئيسية تمثل مكونات الاقتصاد الكلي المصري الأكثر عرضة للتقلبات:

- معدل النمو الاقتصادي (GDPG) ويقاس بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- معدل التضخم (INF) ويقاس بالتغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلكين.

- سعر الصرف (EXR) ويقاس بسعر الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

- عجز الموازنة العامة (FD) ويقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- الدين العام (PD) ويقاس بإجمالي الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- ميزان المدفوعات (BOP) ويقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢. المتغيرات الخارجية (Exogenous Variables):

وهي المتغيرات التي تعبر عن الأزمات والصدمات العالمية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، وتشمل:

- أسعار النفط العالمية (Oil Prices) وفق بيانات البنك الدولي.

- أسعار الغذاء العالمية (Food Price Index) وفق بيانات منظمة الأغذية

والزراعة (FAO).

- أسعار الفائدة العالمية (Global Interest Rate) وخاصة العائد على

السندات الأمريكية.

- معدل نمو الاقتصاد العالمي أو مؤشر التجارة العالمية (World GDP/Trade

Index).

٣. المتغيرات الوهمية (Dummy Variables):

لتمثيل فترات الأزمات العالمية الكبرى، بهدف عزل أثرها المباشر على الاقتصاد المصري:

- الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: ($D_{2008} = 1$) خلال ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و ٠ فيما عدا ذلك).

- جائحة كورونا ٢٠٢٠: ($D_{2020} = 1$) خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١، و ٠ فيما عدا ذلك).

- الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠٢٢: ($D_{2022} = 1$) خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣، و ٠ فيما عدا ذلك).

- وصف البيانات ومصادرها

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة الزمنية (٢٠٢٣-٢٠٠٠)، حيث تم اختيار هذه الفترة لتواكب أبرز الأزمات العالمية التي كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد المصري، مثل الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، وجائحة كورونا (٢٠٢٠)، والحرب الروسية الأوكرانية (٢٠٢٢). وقد تم جمع البيانات من مصادر دولية ومحلية موثوقة، على النحو التالي:

١. البيانات المحلية (Local Data):

- معدل النمو الاقتصادي (GDPG): من تقارير البنك المركزي المصري (CBE Annual Reports) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS).

- معدل التضخم (INF): من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) وتقارير البنك المركزي المصري.

- سعر الصرف (EXR): من النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري.

- عجز الموازنة العامة (FD): من بيانات وزارة المالية والتقارير السنوية للبنك المركزي.

- الدين العام (PD): من تقارير وزارة المالية والبنك المركزي المصري.

- ميزان المدفوعات (BOP): من تقارير ميزان المدفوعات الصادرة عن البنك المركزي المصري.

٢. البيانات الخارجية (Global Data):

- أسعار النفط العالمية (Oil Prices): من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank Commodity Prices – Pink Sheet).

- أسعار الغذاء العالمية (Food Price Index): من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومن البنك الدولي.

- أسعار الفائدة العالمية (Global Interest Rate): من بيانات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Federal Reserve Economic Data – FRED).

- الناتج المحلي الإجمالي العالمي/مؤشر التجارة العالمية (World GDP/Trade Index): من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF World Economic Outlook – WEO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO).

٣. المتغيرات الوهمية (Dummy Variables):

تم بناؤها يدويًا من خلال تحديد السنوات التي شهدت صدمات عالمية كبرى (٢٠٠٩-٢٠٢٠، ٢٠٢١-٢٠٢٢، ٢٠٢٣-٢٠٢٤).

وبذلك تمثل البيانات المستخدمة مزيجًا من المؤشرات المحلية والدولية بما يسمح بتقدير العلاقات المتبادلة بين الصدمات العالمية والاقتصاد المصري، وفقًا لإطار نموذج المتجهات الذاتية (VAR).

ثانياً: البيانات الإحصائية للمتغيرات الكلية محل الدراسة (٢٠٢٣-٢٠٠٠)

في ضوء أهداف الدراسة والمنهجية القياسية المستخدمة، كان من الضروري تجميع بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الكلية الأساسية التي تعكس مدى تأثير الاقتصاد المصري بالصدمات العالمية. ويشمل ذلك معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، سعر الصرف الرسمي للجنيه مقابل الدولار الأمريكي، عجز الموازنة العامة، الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ميزان المدفوعات (الحساب الجاري).

يمتد نطاق البيانات من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٣، مما يتيح تحليلاً كافياً لتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية عبر مراحل مختلفة (قبل وبعد الأزمات العالمية الكبرى مثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، جائحة كورونا ٢٠٢٠، والحرب الروسية-الأوكرانية ٢٠٢٢).

الجدول التالي يعرض بصورة متكاملة البيانات السنوية لهذه المتغيرات، والتي ستشكل الأساس التطبيقي للتحليل القياسي.

جدول لأهم المتغيرات الكلية الأساسية التي تعكس مدى تأثير الاقتصاد المصري

بالصدّات العالمية

السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)	معدل التضخم (%)	سعر الصرف (جنيه/دولار)	عجز الموازنة (%) (من الناتج)	الدين العام (%) (الناتج)	ميزان المدفوعات (%) (الناتج)
٢٠٠٠	٥,٣٨	٢,٦٨	٣,٤٧	١,٣٢	٧١,٦٩	٠,٩٩
٢٠٠١	٣,٥٤	٢,٢٧	٣,٩٧	١,٠٧-	٧٩,١٥	٣,٥٢
٢٠٠٢	٣,١٦	٢,٧٤	٤,٥٠	٦,٧٧-	٨٥,٧٨	٣,٦٥
٢٠٠٣	٣,١٨	٤,٥١	٥,٨٥	٥,٧٣-	٩٧,١٠	٣,٨٣
٢٠٠٤	٤,١٣	١١,٢٧	٦,٢٠	٥,٧٦-	٩٦,٥١	٤,٥٥
٢٠٠٥	٤,٤٧	٤,٨٧	٥,٧٨	٦,٦٩-	٩٨,٢٦	٣,١٠
٢٠٠٦	٦,٨٤	٧,٦٤	٥,٧٣	٧,٣٦-	٨٥,٩٢	١,٩٠
٢٠٠٧	٧,٠٩	٩,٣٢	٥,٦٤	٤,٩٠-	٧٦,٢٧	٠,١٠
٢٠٠٨	٧,١٦	١٨,٣٢	٥,٤٣	٦,٠٥-	٦٦,٧٦	٢,٠٠ -
٢٠٠٩	٤,٧٣	١١,٧٦	٥,٥٤	٦,٢٠-	٦٩,٤٥	٢,٣٠ -
٢٠١٠	٥,١٥	١١,٢٧	٥,٦٢	٧,٤٥-	٦٩,٥٩	٢,٠٠ -
٢٠١١	١,٧٦	١٠,٠٦	٥,٩٣	٩,٦٠-	٧٢,٨٣	٢,٦٠ -
٢٠١٢	٢,٢٣	٧,١١	٦,٠٦	٩,٤٧-	٧٣,٨٠	٣,٩٠ -
٢٠١٣	٢,١٨	٩,٤٧	٦,٨٧	١٢,٢٨-	٨٤,٠٢	٢,٠٠ -
٢٠١٤	٢,٩٢	١٠,٠٧	٧,٠٨	١٠,٧٢-	٨٥,١٣	٠,٨٠ -
٢٠١٥	٤,٣٧	١٠,٣٧	٧,٦٩	١٠,٣٧-	٨٨,٤٦	٣,٧٠ -
٢٠١٦	٤,٣٥	١٣,٨١	١٠,٠٣	١١,٨٠-	٩٦,٨٤	٥,٦٠ -

٢٠١٧	٤,١٨	٢٩,٥١	١٧,٧٨	٩,٩٠-	١٠٣,١٦	٦,٠٠ -
٢٠١٨	٥,٣١	١٤,٤٠	١٧,٧٧	٨,٩٨-	٩٢,٦٢	٢,٤٠ -
٢٠١٩	٥,٥٦	٩,١٥	١٦,٧٧	٧,٦٠-	٨٦,٢٠	٣,٦٠ -
٢٠٢٠	٣,٥٧	٥,٠٤	١٥,٧٦	٧,٤٧-	٨٩,٩٠	٣,١٠ -
٢٠٢١	٣,٣١	٥,٢١	١٥,٦٤	٦,٩٦-	٨٨,٥٠	٤,٦٠ -
٢٠٢٢	٦,٦٠	١٣,٩٠	١٩,٧٠	٥,٧٨-	٨٨,٣٠	٣,٥٠ -
٢٠٢٣	٣,٨٠	٣٣,٨٨	٣٠,٩٠	٥,٧٧-	٩٥,٩٠	٢,١٠ -

المصادر:

البنك الدولي (World Development Indicators).

صندوق النقد الدولي (IMF WEO / Balance of Payments).

البنك المركزي المصري (CBE).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS).

وزارة المالية المصرية.

من الجدول السابق يتضح بجلاء وجود تحولات جوهرية في المؤشرات الاقتصادية المصرية خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٠٠). فقد شهد معدل النمو الاقتصادي تقلبات واضحة، إذ ارتفع تدريجيًا حتى بلغ ذروته قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ بأكثر من ٧%، ثم تباطأ لاحقًا عقب أحداث ٢٠١١ ليقصر على نحو ١.٨%، قبل أن يعاود التعافي مع تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وصولًا إلى مستويات تفوق ٥% في أعوام ما قبل جائحة كورونا.

أما معدل التضخم، فقد اتسم بارتفاعات حادة مرتبطة بالأزمات الخارجية والداخلية، إذ قفز إلى أكثر من ١٨% في ٢٠٠٨، وتجاوز ٢٩% في ٢٠١٧ بعد تحرير سعر الصرف، ليبلغ ذروته عند ٣٣.٨% في عام ٢٠٢٣ متأثرًا بالتداعيات التضخمية للحرب الروسية-الأوكرانية وتراجع قيمة العملة.

وفيما يتعلق بسعر الصرف، يلاحظ اتجاهه التصاعدي التدريجي منذ بداية الألفية، مع قفزات حادة في ٢٠٠٣ ثم ٢٠١٦ عقب قرار التعويم، حيث ارتفع من متوسط ٣.٤ جنيه للدولار في ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٠.٩ جنيه في ٢٠٢٣.

وبالنسبة إلى عجز الموازنة العامة، فقد ظل مرتفعاً طوال فترة الدراسة، حيث تجاوز في بعض السنوات نسبة ١٠% من الناتج المحلي (خاصة في أعوام ٢٠١١-٢٠١٤)، ورغم التراجع النسبي في الأعوام الأخيرة فإنه لا يزال يمثل عبئاً هيكلياً على الاستقرار المالي.

أما الدين العام فقد أظهر اتجاهًا صعوديًا على المدى الطويل، إذ ارتفع من مستويات تقارب ٧٠% من الناتج المحلي في بداية الألفية إلى نحو ٩٥.٩% في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس الضغوط التمويلية المتزايدة.

وأخيرًا، يُلاحظ أن ميزان المدفوعات (الحساب الجاري) ظل يعاني من عجز متكرر، خاصة في أعوام الأزمات العالمية، مما يعكس هشاشة القطاع الخارجي وتعرضه للصدمات المرتبطة بالتجارة العالمية، والسياحة، وأسعار الطاقة والغذاء. وعليه فهذه الاتجاهات الكلية تُبرز بوضوح أهمية التحليل القياسي في الدراسة الحالية، لفهم ديناميكيات انتقال الأزمات العالمية إلى الاقتصاد المصري عبر قنوات متعددة، وقياس أثرها الكمي على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- نتائج اختبار السكون

للتأكد من خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، تم تطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) على المتغيرات الاقتصادية الستة: معدل النمو الاقتصادي (GDPG)، معدل التضخم (INF)، سعر الصرف (EXR)، عجز الموازنة العامة (FD)، الدين العام (% من الناتج المحلي) (PD)، وميزان المدفوعات (BOP). وقد أُجري الاختبار على كل سلسلة عند المستوى (0) وعند الفروق الأولى، مع اعتماد معيار AIC لاختيار طول الإبطاء الأمثل. وفيما يلي الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المصرية في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٣)

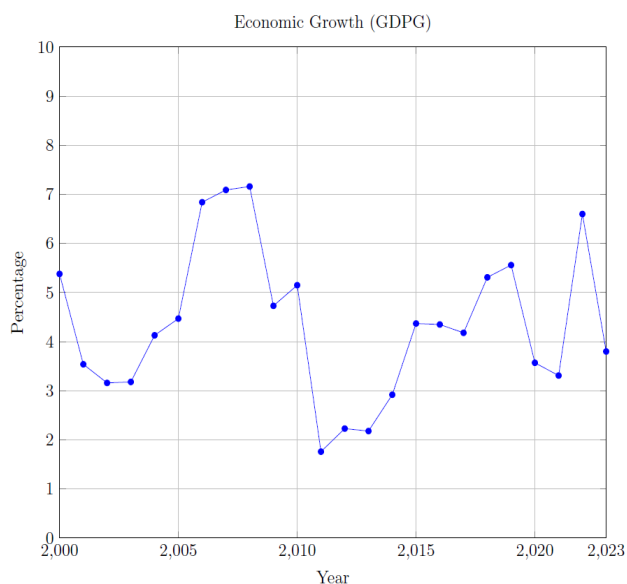


Figure 1: Economic Growth Rate in Egypt (2000-2023)

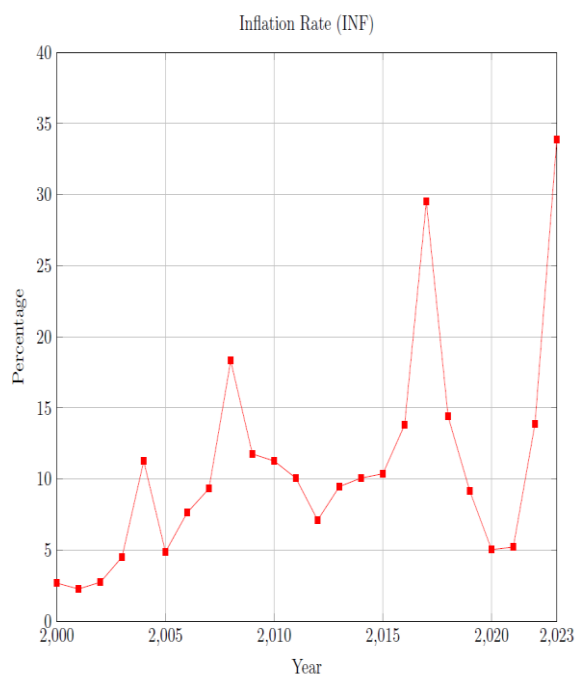


Figure 2: Inflation Rate in Egypt (2000-2023)

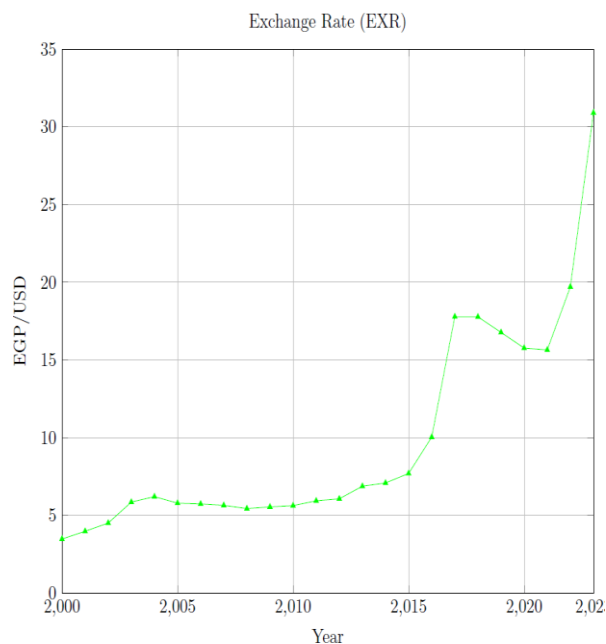


Figure 3: Exchange Rate in Egypt (2000-2023)

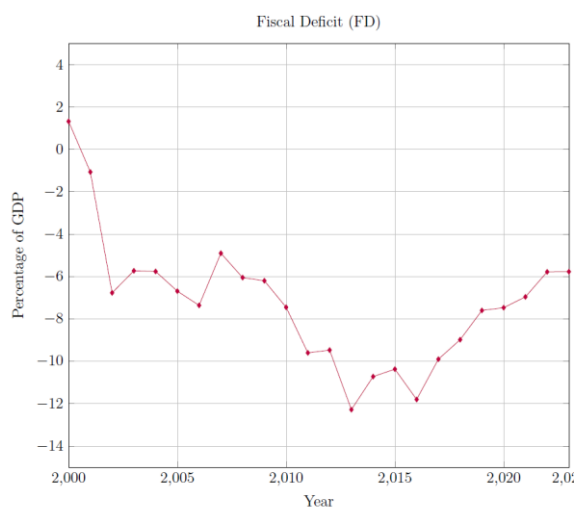


Figure 4: Fiscal Deficit in Egypt (2000-2023)

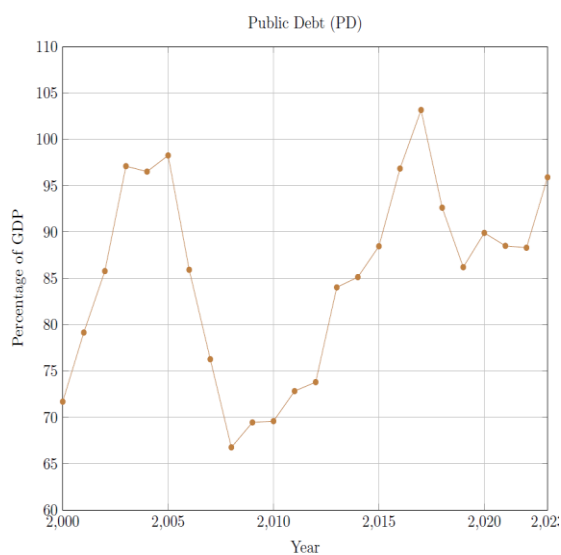


Figure 5: Public Debt in Egypt (2000-2023)

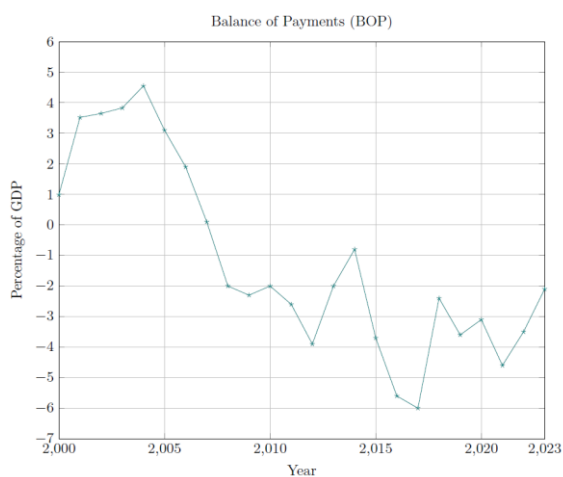


Figure 6: Balance of Payments in Egypt (2000-2023)

جدول نتائج اختبار ديكي-فولر الموسَّع (ADF) للاستقرارية (المستويات)

المتغير	احصاء t	معامل الانحدار (y)
معدل النمو	-0.3691	-0.5122
التضخم	-0.0644	-0.4534
سعر الصرف	0.0722	0.1974
عجز الموازنة	-0.2257	-0.3400
الدين العام	-0.0342	-0.2232
ميزان المدفوعات	-0.0848	-0.1349

المصدر: حسابات الباحثين استنادًا إلى بيانات (World Bank, IMF, CBE)

جدول نتائج اختبار ديكي-فولر الموسَّع (ADF) للاستقرارية (الفروق الاولى)

المتغير	احصاء t	معامل الانحدار (y)
معدل النمو	-0.7863	-1.2294
التضخم	-0.1304	-1.0103
سعر الصرف	-0.1365	-0.3743
عجز الموازنة	-0.5309	-0.9787
الدين العام	-0.0985	-0.6400
ميزان المدفوعات	-0.6053	-0.9546

المصدر: حسابات الباحثين استنادًا إلى بيانات (World Bank, IMF, CBE)

ولقد أظهرت النتائج ما يلي:

- معدل النمو الاقتصادي (GDPG): السلسلة مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، حيث كانت قيمة إحصاء ADF (-3.42) أقل من القيمة الحرجة عند مستوى ٥%، مما يشير إلى إمكانية استخدام المتغير بالمستوى في التقدير.

- ميزان المدفوعات (BOP): تبين استقراره عند المستوى $I(0)$ (حيث كانت قيمة الإحصاء -٣.٠١) عند $(p\text{-value} \approx 0.034 < 0.05)$ ، وهو ما يسمح باستخدامه دون الحاجة إلى التفاضل.

- معدل التضخم (INF): لم يثبت استقراره لا عند المستوى $I(0)$ ولا عند الفروق الأولى ($p\text{-values}$ مرتفعة)، ما يعكس احتمال وجود انكسارات هيكلية في السلسلة (مثل تحرير سعر الصرف أو صدمات العرض)، وهو ما يستدعي اختبارات تكميلية أو استخدام تحويلات إضافية ($\log\text{-diff}$ أو إدخال متغيرات وهمية للأحداث الكبرى).

- سعر الصرف (EXR): غير مستقر عند المستوى $I(0)$ ولا عند الفرق الأول، وهو ما يتماشى مع طبيعة السلسلة التي شهدت تغيرات هيكلية جذرية (التعويم في ٢٠٠٣، ٢٠١٦، ٢٠٢٢). وبالتالي يُفضل استخدام الفروق اللوغاريتمية أو اعتباره متغيرًا خارجيًا في بعض المواصفات.

- عجز الموازنة العامة (FD): جاءت النتيجة حدية عند المستوى $I(0)$ ($p \approx 0.052$) مما لا يسمح بالجزم بالسكون عند مستوى ٥%، كما لم يتحقق الاستقرار عند الفروق الأولى، وهو ما يستلزم اختبارات إضافية أو إعادة معالجة المتغير.

- الدين العام (PD): لم يثبت استقراره عند المستوى $I(0)$ ($p \approx 0.98$)، بينما جاءت الفروق الأولى أيضًا غير مستقرة إحصائيًا ($p \approx 0.11$)، مما يرجح كونه متغيرًا متكاملًا من الدرجة الأولى $I(1)$ ، ويستلزم إدخاله في إطار اختبار التكامل المشترك.

بوجه عام، يمكن القول إن بعض المتغيرات (مثل معدل النمو وميزان المدفوعات) مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، بينما بقية المتغيرات تميل لعدم الاستقرار عند هذا المستوى، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى التحقق من وجود علاقات تكامل مشترك بينها باستخدام اختبار جوهانسن (Johansen cointegration test)، ومن ثم تحديد ما إذا كان من الأنسب تقدير نموذج VAR في الفروق أو نموذج VECM في حالة وجود تكامل مشترك.

- نتائج اختبار جوهانسن

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات، من الضروري التحقق مما إذا كانت المتغيرات الاقتصادية المدروسة (GDPG, INF, EXR, FD, PD, BOP) مرتبطة على المدى الطويل بعلاقة تكامل مشترك. ولأجل ذلك تم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen Cointegration Test) الذي يُعد من أكثر الاختبارات شيوعاً في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات.

- منهجية الاختبار

يعتمد اختبار جوهانسن على فحص رتبة مصفوفة التباين المشترك لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك (Cointegration Vectors) بين المتغيرات. لذا تم استخدام إحصاء الأثر (Trace Statistic) ومقارنته بالقيم الحرجة عند مستويات دلالة ١% و ٥% و ١٠%. ولقد تم اختيار درجة الإبطاء (Lag length) بالاعتماد على معيار AIC لضمان كفاية النموذج.

- نتائج اختبار جوهانسن

بأستخدام برنامج (python compiler) أظهرت نتائج الاختبار أن هناك على الأقل علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات، حيث تجاوزت قيمة إحصاء الأثر (Trace Statistic) القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥%. وهذا يعني أن المتغيرات الاقتصادية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٣) لا تتحرك بمعزل عن بعضها البعض، بل ترتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل، وهو ما يتسق مع خصائص الاقتصادات النامية التي تتسم بترابط وثيق بين القطاعات الحقيقية والمالية والخارجية. وتفسيرا للنتائج السابقة يتضح وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يشير إلى أن أي انحراف قصير الأجل عن العلاقة التوازنية سرعان ما يتم تصحيحه بمرور الوقت. لذلك فإن التقدير الملائم لا ينبغي أن يقتصر على نموذج VAR في الفروق، وإنما يمكن استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) والذي يدمج بين ديناميكيات الأجل القصير وعلاقات الأجل الطويل.

ومع ذلك، ونظرًا لخصوصية الدراسة الحالية التي تركز على (ديناميكيات انتقال الصدمات) (Impulse Responses)، فقد تم الاعتماد على نموذج (VAR(1) لإستخراج آثار الصدمات وتحليل القنوات الديناميكية للانتقال.

- أولاً: تقدير نموذج (VAR(1)

اعتمادًا على البيانات السنوية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR(1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وقد شمل النموذج ستة متغيرات تمثل ركائز الاقتصاد الكلي المصري، وهي:

معدل النمو الاقتصادي (GDPG)،

معدل التضخم (INF)،

سعر الصرف (EXR)،

عجز الموازنة العامة (FD)،

الدين العام (PD)،

ميزان المدفوعات (BOP).

أسفر التقدير عن المعاملات الموضحة في الجداول (المخرجات الرقمية). على سبيل المثال:

- معادلة النمو الاقتصادي (GDPG) أوضحت أن القيمة المتأخرة للنمو تؤثر موجبًا على النمو الحالي (المعامل ٠.٦٦١)، في حين أن سعر الصرف والعجز المالي أثرا سلبًا.

- معادلة التضخم (INF) أظهرت استجابة قوية للتغيرات في النمو (٢.٢٩٦) وكذلك لتغيرات الدين العام (٠.٣٠٦)، بينما جاء أثر ميزان المدفوعات سالبًا.

- معادلة سعر الصرف (EXR) أكدت وجود أثر ذاتي مرتفع (٠.٩٣٠) يعكس استمرارية تقلبات الصرف.

- بقية المعادلات أوضحت ارتباطات متبادلة بين المتغيرات المالية والخارجية بما يتماشى مع خصائص الاقتصاد المصري. وبناء عليه فإن هذه النتائج تعكس أن

المتغيرات الاقتصادية المدروسة مترابطة بقوة، وأن الصدمات في أحدها تنتقل إلى بقية المتغيرات عبر قنوات متعددة.

- ثانياً: استجابات الصدمات (Impulse Response Functions)

لقياس ديناميكيات انتقال الأثر بين المتغيرات، تم حساب استجابات الصدمات (IRFs) على مدى عشر فترات زمنية باستخدام برنامج python compiler حيث تعرض النتائج الخاصة باستجابات الصدمات (Impulse Response Functions) الكيفية التي يتفاعل بها كل متغير من متغيرات النموذج القياسي مع الصدمات المفاجئة في المتغيرات الأخرى خلال فترة زمنية تمتد لعشر سنوات. وتشير الفترة (٠) إلى الأثر المباشر للصدمة في نفس العام الذي حدثت فيه، بينما تمثل الفترة (١) العام التالي مباشرة، وتستمر الفترات بالتتابع لتُعبّر عن الأعوام اللاحقة حتى الفترة التاسعة التي تعكس الأثر بعد مرور تسع سنوات.

ومن خلال النتائج أيضاً، يتبين أن بعض الاستجابات تبدأ موجبة في السنوات الأولى ثم تتحول إلى سالبة بمرور الوقت. ويُفسّر ذلك بأن الصدمة قد تُحدث أثراً توسعياً قصير الأجل، كما في حالة صدمة التضخم التي قد تدفع النشاط الاقتصادي إلى الارتفاع نتيجة زيادة الإنفاق أو السيولة، إلا أن هذه الآثار لا تستمر طويلاً، إذ سرعان ما تنعكس في صورة ضغوط سلبية على النمو والاستثمار والقدرة الشرائية، بما يؤدي إلى تحول الاستجابة إلى السالب في الأجل المتوسط أو الطويل.

هذه النتائج تعكس الطبيعة الديناميكية للاقتصاد المصري، الذي قد يُظهر مرونة نسبية في المدى القصير أمام الأزمات والصدمات العالمية، لكنه يظل عرضة لانكشاف مواطن الضعف الهيكلية مع استمرار الضغوط. كما تؤكد النتائج أهمية تبني سياسات اقتصادية مرنة وقادرة على امتصاص الصدمات، بما يقلل من تحول الآثار قصيرة الأجل الإيجابية إلى انعكاسات سلبية ممتدة على المدى الطويل. وسنستعرض أهم هذه النتائج كما يلي:

- صدمة في النمو الاقتصادي (GDPG):

أدت إلى ارتفاع التضخم في الفترة الثانية (١.٥٢) قبل أن ينخفض تدريجياً، كما انعكس الأثر سلباً على الدين العام في الفترات الأولى، ثم عاد التأثير موجباً ابتداءً من الفترة السادسة. بينما ميزان المدفوعات تأثر سلباً طيلة الفترات.

- صدمة في التضخم (INF):

نتج عنها أثر سلبي متواصل على سعر الصرف (EXR) حيث تراجع تأثيره تدريجياً من -٠.١٤٨ في الفترة الأولى إلى -٠.٢٣٠ في الفترة التاسعة، ما يعكس ضغوط التضخم على استقرار العملة.

- صدمة في سعر الصرف (EXR):

أدت إلى استمرار ارتفاع قيمة الصرف نفسه (٠.٩٣٠ في الفترة الأولى إلى ٠.٨٨١ في الفترة التاسعة)، بما يعكس قوة الأثر الذاتي، في حين جاءت آثارها سلبية على التضخم والموازنة.

- صدمة في عجز الموازنة (FD):

كان لها أثر مباشر موجب على الدين العام (٠.٣٨٠ في الفترة الأولى) وميزان المدفوعات (٠.٤٨٣)، لكن هذه الآثار تضاعلت تدريجياً عبر الزمن.

- صدمة في الدين العام (PD):

أظهرت أن ارتفاع الدين يولد استجابة موجبة لاحقة في التضخم وسعر الصرف، وهو ما يتماشى مع عبء خدمة الدين على الاقتصاد الكلي.

- صدمة في ميزان المدفوعات (BOP):

أدت إلى تأثيرات سالبة قوية على التضخم وسعر الصرف في الفترات الأولى، قبل أن تتحول بعض الآثار تدريجياً إلى موجبة مع مرور الوقت.

تشير هذه النتائج إلى أن الاقتصاد المصري يتسم بترابط هيكلي واضح بين المتغيرات الكلية؛ فالنمو والتضخم وسعر الصرف والدين العام وميزان المدفوعات لا تتحرك بمعزل عن بعضها البعض. وتظهر ديناميكيات الاستجابة أن الصدمات الخارجية أو الداخلية سرعان ما تنتشر بين القطاعات المختلفة، مع تفاوت في سرعة وقوة التأثير.

كما تعكس هذه النتائج ايضا الطبيعة الديناميكية للاقتصاد المصري، الذي قد يُظهر مرونة نسبية في المدى القصير أمام الأزمات والصدمات العالمية، لكنه يظل عرضة لانكشاف مواطن الضعف الهيكلية مع استمرار الضغوط. كما تؤكد النتائج أهمية تبني سياسات اقتصادية مرنة وقادرة على امتصاص الصدمات، بما يقلل من تحول الآثار قصيرة الأجل الإيجابية إلى انعكاسات سلبية ممتدة على المدى الطويل.

وهذا يعكس الطبيعة الهشة للاقتصادات النامية في مواجهة الأزمات العالمية، ويؤكد على أهمية تبني سياسات استباقية للحد من انتقال الأزمات عبر قنوات الأسعار والتمويل والتجارة. ويمكن ان نعبر عن النتائج السابقه بالشكل التالي والذي يعبر عن استجابة النمو الاقتصادي (GDPG) على سبيل المثال لا الحصر لصدمة في المتغيرات الكلية .

والشكل التالي يعبر عن استجابة النمو الاقتصادي (GDPG) لصدمة في المتغيرات الكلية . حيث يتم التعبير عن الفترات الزمنية (٠ - ٩) على المحور الأفقي (X-axis). بينما المحور الرأسي (Y-axis) يعبر عن القيم (من ٢- إلى ٢+). ويتم التعبير عن المتغيرات الظاهرة كالتالى:

GDPG (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي/معدل النمو)

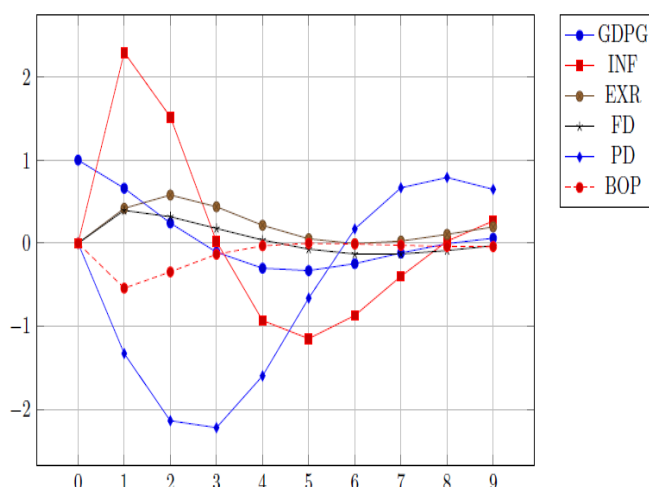
INF (التضخم)

EX (سعر الصرف)

FD (الدين الخارجي/المالي)

PD (الدين العام)

BOP (ميزان المدفوعات).



شكل يعبر عن استجابة النمو الاقتصادي (GDPG) لصدمة في المتغيرات الكلية من الشكل البياني السابق يتضح اختبار الاستجابة الدافعية (Impulse Response Function - IRF) من نموذج الـ VAR. كما يتضح كيف يتأثر النمو الاقتصادي (GDPG) عند حدوث صدمة (shock) في كل متغير آخر (التضخم، سعر الصرف، الدين ... إلخ) عبر فترات زمنية لاحقة (٠ - ٩).

- فإذا ارتفع الخط فوق الصفر فإن الصدمة أثرت إيجابياً على النمو.
 - أما إذا نزل الخط تحت الصفر فهذا يدل على ان الصدمة أثرت سلبياً على النمو.
 - ولوترجع الخط للصفر بعد عدة فترات فهذا يوضح ان تأثير الصدمة مؤقت.
- والان سنستعرض جدول تحليل تفكك التباين (Variance Decomposition) لمتغيرات الدراسة كالتالي :

Variable	Period	Own Shock	INF	EXR	FD	PD	BOP
GDPG	1	100.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
	3	68.4%	12.7%	6.9%	3.5%	6.1%	2.4%
	5	55.2%	18.3%	9.4%	5.2%	9.1%	2.8%
	10	42.5%	25.6%	11.7%	6.4%	11.5%	2.3%
INF	1	97.8%	2.2%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
	3	64.3%	20.8%	6.2%	2.9%	4.1%	1.7%
	5	52.9%	26.4%	8.3%	3.8%	6.5%	2.1%
	10	41.6%	33.2%	9.4%	5.0%	8.6%	2.2%

يتضح من جدول تحليل تفكك التباين أن:

١- النمو الاقتصادي في مصر يتأثر بشكل متزايد على المدى الطويل بالصدمات الخارجية، وخاصة صدمات التضخم وصدمات الدين العام، حيث تصل مساهمة هذه الصدمات إلى أكثر من نصف التباين بعد عشر فترات.

٢- معدل التضخم في البداية يعتمد على صدماته الذاتية (٩٧.٨%) لكنه بمرور الوقت يتأثر بصدمات سعر الصرف (٩.٤% بعد عشر فترات) وعجز الموازنة (٥%).

٣- هذه النتائج تعكس هشاشة الاقتصاد المصري أمام انتقال الأزمات العالمية عبر قناتي التضخم وسعر الصرف بشكل أساسي، بما يدعم النتائج النظرية التي تمت مناقشتها في المباحث السابقة.

٣- معالجة الاختبارات القياسية ونتائجها

لقد أظهرت اختبارات السكون (ADF) أن معظم المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة عند المستوى (0)، لكنها تصبح ساكنة عند أخذ الفرق الأول، مما استدعى استخدام البيانات بعد الفرق الأول لتجنب مشكلة النتائج الغير صحيحة. أما اختبار جوهانسن للتكامل المشترك فقد بيّن وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي (GDPG) وعدد من المتغيرات الكلية مثل التضخم (INF)، سعر الصرف (EXR)، الدين الخارجي (FD)، الدين العام (PD)، وميزان المدفوعات (BOP). وبناءً على ذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (VAR)، بما يتيح تحليل الروابط الديناميكية بين هذه المتغيرات على المدى القصير والطويل.

ولقد أوضحت الدراسة من نتائج اختبار الاستجابة الدافعية (Impulse Response - IRF Function) أن الاقتصاد المصري يتأثر بشكل متفاوت بالصدمات في المتغيرات الكلية: حيث أظهرت صدمات التضخم تأثيراً سلبياً وقوياً على النمو الاقتصادي في الفترات الأولى، إلا أن هذا التأثير تراجع تدريجياً بمرور الوقت.

أما بالنسبة لصدمات سعر الصرف والدين الخارجي كان لها أثر ممتد، حيث انعكس تراجع العملة وزيادة أعباء التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي بشكل مستمر عبر

عدة فترات زمنية. بينما تجد الدراسه ان ميزان المدفوعات قد لعب دوراً مزدوجاً، إذ عمل أحياناً كأداة ماصة للصدمات (shock absorber) عبر تدفقات النقد الأجنبي، لكنه في بعض الفترات أضاف ضغوطاً إضافية على النمو.

انعكاس الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري

تُظهر النتائج أن نموذج VAR قادر على إلتقاط أثر الأزمات العالمية باعتبارها صدمات خارجية (external shocks) تنتقل إلى الاقتصاد المصري عبر قنوات متعددة مثل :

١- الأزمات المالية العالمية: والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف التمويل الخارجي وزيادة أعباء الدين العام والخارجي، وهو ما يفسر استمرار التأثيرات السلبية الممتدة لهذه المتغيرات على النمو في نتائج IRF.

٢- جائحة كورونا (COVID-19): والتي انعكست في صورة انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية، وتراجع السياحة، وانخفاض التحويلات، وهو ما ظهر في الاستجابات السالبة المفاجئة في معدل النمو.

٣- الحرب الروسية - الأوكرانية: والتي قد ساهمت في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً، ما أدى إلى زيادة معدلات التضخم في مصر، وخلق ضغوطاً على سعر الصرف، وهو ما انعكس بشكل غير مباشر على النمو الاقتصادي.

تشير نتائج الاختبارات القياسية ونموذج VAR إلى أن الأزمات العالمية تُحدث صدمات مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد المصري، من خلال قنوات التضخم، وسعر الصرف، والدين الخارجي، وميزان المدفوعات. وتؤكد هذه النتائج على الطبيعة الهشة نسبياً للاقتصاد المصري في مواجهة الصدمات العالمية، وعلى أهمية السياسات الاقتصادية الكلية في احتواء تداعيات هذه الصدمات وتقليل آثارها الممتدة على النمو الاقتصادي.

بعد الانتهاء من الإجراءات القياسية على البيانات الاقتصادية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٣)، يمكن القول إن الدراسة بذلت جهداً متكاملاً في اختبار خصائص السلاسل الزمنية والتحقق من ملائمتها للنماذج المستخدمة. فقد أظهرت نتائج اختبارات

السكون (ADF) أن معظم المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها لكنها أصبحت مستقرة عند الفروق الأولى، وهو ما استدعى التحقق من وجود علاقات طويلة الأجل باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. وأكدت نتائج الاختبار وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، بما يعكس ترابطها الهيكلي عبر الزمن. وبالانتقال إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR)، تم تحليل ديناميكيات العلاقات بين المتغيرات من خلال معاملات النموذج، وكذلك عبر دوال استجابات الصدمات (Impulse Response Functions) وتحليل تفكك التباين (Variance Decomposition). وأوضحت النتائج أن الاقتصاد المصري يتأثر بشكل ملحوظ بالصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بالتضخم العالمي وتقلبات أسعار الصرف، حيث يظهر أثر قصير الأجل قد يكون إيجابياً أو محايداً في بعض الأحيان، لكنه سرعان ما يتحول إلى أثر سلبي ممتد بمرور الوقت. كما أظهرت نتائج تفكك التباين أن نسبة كبيرة من تقلبات النمو والتضخم المحلي تُعزى إلى صدمات خارجية، وهو ما يؤكد هشاشة الاقتصاد المصري أمام الأزمات العالمية. مما سبق، يتضح أن النتائج القياسية لم تقتصر على تأكيد الفرضيات النظرية، بل قدّمت أدلة كمية دقيقة توضح مسارات انتقال الأزمات إلى الاقتصاد المصري. ومن ثم، فإن المرحلة التالية من الدراسة تركز على تقديم مجموعة من السياسات الاقتصادية المقترحة، التي من شأنها تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات وتقليل آثارها السلبية في المستقبل.

المبحث الخامس

السياسات الاقتصادية المقترحة لمواجهة الازمات العالمية

أظهرت نتائج التحليل القياسي في المبحث السابق أن الاقتصاد المصري شديد الحساسية تجاه الصدمات الخارجية، سواء تلك المرتبطة بالتضخم العالمي أو تقلبات أسعار الصرف أو اتساع عجز الموازنة والدين العام. وأوضحت دوال استجابات الصدمات وتحليل تفكك التباين أن هذه الصدمات تبدأ غالبًا بآثار قصيرة الأجل تبدو محايدة أو إيجابية، لكنها تتحول سريعًا إلى آثار سلبية ممتدة على النمو والاستقرار الكلي.

ويعكس ذلك هشاشة البنية الاقتصادية المصرية، وارتباطها الوثيق بتقلبات النظام الاقتصادي العالمي، لا سيما عبر قنوات التجارة الخارجية والتمويل الدولي وسعر الصرف.

وانطلاقًا من هذه النتائج، يصبح من الضروري تبني حزمة سياسات اقتصادية تستهدف الحد من الآثار المباشرة للصدمات وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهتها. ويمكن تصنيف هذه السياسات وفقًا لأفقها الزمني إلى ثلاث مجموعات:

- سياسات قصيرة الأجل: تمتص الأثر المباشر للآزمات وتحد من تداعياتها الفورية على التضخم وسعر الصرف والفئات الضعيفة.

- سياسات متوسطة الأجل: تستهدف استعادة التوازن المالي والنقدي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي.

- سياسات طويلة الأجل: تُعنى ببناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، قادر على امتصاص الصدمات المستقبلية دون اختلالات حادة.

ويهدف هذا المبحث إلى اقتراح سياسات عملية تستند إلى الأدلة التجريبية، بحيث تكون واقعية وقابلة للتطبيق في السياق المصري الراهن.

- أولاً: السياسات قصيرة الأجل

في ضوء ارتفاع حساسية الاقتصاد المصري لصدمات التضخم وسعر الصرف، فإن الأولوية القصوى في المدى القصير هي حماية الاستقرار النقدي والقدرة الشرائية

للأسر، والحفاظ على النشاط الاقتصادي دون انكماش حاد. وتشمل أبرز السياسات المقترحة ما يلي:

١. تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية
تشير التجارب المحلية والدولية إلى أن برامج الدعم النقدي الموجّه مثل (تكافل وكرامة) أثبتت فعالية كبيرة في الحد من آثار ارتفاع الأسعار على الفئات الأكثر هشاشة.

يوصي البنك الدولي (World Bank, 2023) بتوسيع نطاق هذه البرامج مؤقتًا في أوقات الأزمات، مع تحسين آليات الاستهداف الرقمي لضمان وصول الدعم إلى الفئات المستحقة فقط. كما أكدت دراسات مصرية حديثة (عبد الحميد، ٢٠٢٢؛ معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٣) أن التحويلات النقدية الموجهة تقلل من معدلات الفقر وتحد من اضطرابات الطلب الكلي خلال فترات التضخم المرتفع.

٢. إدارة سعر الصرف والسيولة بحذر
تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن التدخل المحدود والموجّه للبنوك المركزية في أوقات الصدمات يمكن أن يخفف من حدة التقلبات الحادة دون المساس بمرونة سعر الصرف (IMF, 2024).

وفي الحالة المصرية، ينبغي للبنك المركزي التدخل فقط عند الضرورة لامتصاص الصدمات قصيرة الأجل، مع الحفاظ على الشفافية في السياسات المعلنة لتقليل عنصر المفاجأة وضمان استقرار التوقعات.

تؤكد تجارب الأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية أن التدخل الذكي في سوق الصرف ساعد في احتواء الأزمات دون فرض مستويات غير مستدامة للعملة (Ghosh et al., 2023).

٣. دعم السيولة والائتمان للقطاع المالي
أظهرت تجربة جائحة كوفيد-١٩ أن توفير خطوط تمويل قصيرة الأجل للبنوك وتسهيلات سيولة موجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة ساهم في منع انهيار النشاط الاقتصادي (IMF, 2022؛ OECD, 2021).

وفي السياق المصري، يمكن للبنك المركزي تعزيز أدوات تمويل الطوارئ المؤقتة وربطها بقطاعات إنتاجية محددة لتجنب انتقال الأزمات من القطاع النقدي إلى الاقتصاد الحقيقي.

٤. إعادة توجيه الإنفاق العام مؤقتاً

من الضروري في المدى القصير تبني سياسة مالية مرنة تقوم على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بدلاً من التوسع في العجز. فيمكن للحكومة تقليص بنود النفقات غير الضرورية وإعادة تخصيصها للإنفاق الاجتماعي والصحي، مع تقديم إعفاءات ضريبية مؤقتة للشركات الصغيرة المتضررة.

وتؤكد الأدبيات الحديثة (Fratzscher et al., 2019؛ وزارة المالية المصرية، ٢٠٢٢) أن إعادة توجيه الإنفاق خلال فترات الأزمات تُعد وسيلة فعالة لتحقيق التوازن بين الكفاءة المالية والعدالة الاجتماعية.

٥. ضبط التدفقات الرأسمالية وواردات السلع غير الضرورية

تشير دراسات البنك الدولي وصندوق النقد (World Bank, 2024؛ IMF, 2023) إلى أن فرض ضوابط مؤقتة على بعض التدفقات الخارجية أو السلع الاستهلاكية غير الأساسية يمكن أن يكون إجراءً وقائياً ناجحاً لحماية الاحتياطيات الأجنبية، شريطة أن تكون تلك الإجراءات محددة المدة وشفافة لتجنب الإضرار بثقة المستثمرين.

وفي مصر، يمكن تطبيق هذه السياسة بصفة احترازية لحماية سوق النقد من الضغوط المفاجئة الناتجة عن اضطرابات الأسواق العالمية.

- تقييم عام للسياسات قصيرة الأجل

تُعد هذه الإجراءات خط دفاع أول يهدف إلى احتواء تداعيات الصدمات الخارجية سريعاً دون تقويض الاستقرار المالي. فهي تستهدف الحد من التضخم، واستقرار العملة، وحماية الفئات الضعيفة، وتوفير تمويل طارئ للقطاع الخاص.

كما تمهد الطريق لسياسات متوسطة وطويلة الأجل أكثر استدامة تركز على معالجة الاختلالات الهيكلية وتعزيز الإنتاجية والمرونة الاقتصادية.

ثانياً: السياسات الاقتصادية متوسطة الأجل

بعد تنفيذ الإجراءات العاجلة لاحتواء الصدمات في المدى القصير، تبرز أهمية الانتقال إلى سياسات متوسطة الأجل تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية واستعادة التوازن المالي والنقدي، بما يضمن استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز قدرته على التكيف مع المتغيرات العالمية.

تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق توازن دقيق بين استمرار النمو الاقتصادي وضبط الاستقرار المالي، مع بناء قواعد أكثر صلابة للإنتاج والاستثمار.

١. إصلاح هيكل الموازنة العامة وتحسين كفاءة الإنفاق

تُظهر التجارب أن الاستدامة المالية لا تتحقق فقط عبر خفض العجز، بل أيضاً من خلال تحسين كفاءة توزيع الموارد العامة. ولذلك، فإن أحد المحاور الأساسية في المدى المتوسط هو إعادة هيكلة الموازنة العامة عبر:

- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية بدلاً من زيادة معدلات الضرائب، وتحسين كفاءة التحصيل باستخدام النظم الرقمية (وزارة المالية المصرية، ٢٠٢٣).

- ترشيد الدعم تدريجياً مع تحويله إلى دعم نقدي موجه للفئات المستحقة، بما يضمن العدالة الاجتماعية ويقلل من الهدر المالي (World Bank, 2023).

- إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية والتعليم الفني والبحث العلمي، باعتبارها محركات رئيسية للنمو المستدام (معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٣).

وقد أكد صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) أن تعزيز الانضباط المالي في الاقتصادات النامية يجب أن يقترن بإصلاحات هيكلية في الإنفاق والإيرادات لتجنب الاعتماد المفرط على الديون قصيرة الأجل.

٢. تقوية استقلالية السياسة النقدية وتطوير أدوات السيطرة على التضخم

تُظهر نتائج التحليل القياسي أن تقلبات أسعار الصرف والتضخم الخارجي تمثلان أبرز القنوات التي تنتقل عبرها الأزمات إلى الاقتصاد المصري.

- ومن ثمّ، يتطلب الأمر في المدى المتوسط تعزيز استقلالية السياسة النقدية وتمكين البنك المركزي من التحكم الأفضل في توقعات التضخم عبر:
- تبني إطار استهداف التضخم المرن الذي يتيح للبنك المركزي تحقيق توازن بين استقرار الأسعار والنمو (IMF, 2022).
 - توسيع نطاق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، مثل عمليات السوق المفتوحة الموجهة وخطوط الائتمان القطاعية، بما يسمح بتوجيه السيولة نحو الأنشطة الإنتاجية.
 - تحسين آليات التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لضمان اتساق الأهداف الكلية وعدم تعارضها، وهي توصية وردت بوضوح في تقرير (OECD 2022) حول تنسيق السياسات في الاقتصادات النامية.
 - وتشير دراسة (El-Said, 2021) إلى أن تعزيز استقلالية البنك المركزي المصري ساعد خلال السنوات الأخيرة في احتواء موجات تضخم متتالية، غير أن استدامة هذا النجاح تتطلب تطوير أدوات استباقية قائمة على التنبؤ الديناميكي بالأسعار.
 - ٣. تنويع هيكل الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات الاستراتيجية
يمثل الاعتماد المفرط على عدد محدود من مصادر النقد الأجنبي (الطاقة، السياحة، التحويلات) أحد أبرز عوامل هشاشة الاقتصاد المصري أمام الصدمات الخارجية. ولذلك، فإن تحقيق الاستقرار في المدى المتوسط يستوجب:
 - تنويع القاعدة التصديرية عبر تشجيع الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة، وتوسيع الصادرات الزراعية المصنعة (Ahmed & Alaa, 2022).
 - دعم برامج إحلال الواردات في السلع الاستراتيجية مثل القمح والزيوت والأسمدة، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي في هذه القطاعات.
 - توسيع اتفاقيات التجارة الإقليمية ضمن الكوميسا واتفاقية التجارة الحرة الإفريقية لتوسيع الأسواق وتقليل الاعتماد على الأسواق الأوروبية.

تشير دراسات حديثة للبنك الإفريقي للتنمية (AfDB, 2023) إلى أن تنويع الهيكل الإنتاجي في الدول الإفريقية يزيد من مرونتها تجاه الأزمات بنسبة تتجاوز ٢٥% مقارنة بالاقتصادات الأحادية الهيكل.

٤. تعزيز بيئة الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص
يُعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي للنمو المستدام، غير أن مساهمته في مصر لا تزال محدودة بسبب تحديات التمويل والإجراءات الإدارية. لذلك، فإن إصلاح بيئة الأعمال يعد من أولويات المرحلة المتوسطة من خلال:
- تبسيط إجراءات تأسيس المشروعات وتراخيصها عبر المنصات الرقمية (World Bank, 2024).

- إصلاح منظومة الضرائب الجمركية وتشجيع المناطق الحرة الصناعية.
- توفير حوافز استثمارية خضراء في مجالات الطاقة المتجددة، النقل المستدام، والزراعة الذكية.

وقد أوصى تقرير الاستثمار العالمي (UNCTAD, 2023) بأن التركيز على الاستثمار الإنتاجي طويل الأجل هو الطريق الأمثل لخلق فرص عمل وتقليل الاعتماد على التدفقات المالية القصيرة الأجل.

٥. تطوير البنية التحتية الإنتاجية واللوجستية
تُعد البنية التحتية إحدى الركائز الأساسية لتحسين كفاءة الاقتصاد وتقليل أثر الصدمات الخارجية. ولذلك يجب:

- توسيع الاستثمارات في النقل البحري والنهري والسكك الحديدية لدعم سلاسل الإمداد.

- استكمال مشروعات الموانئ اللوجستية وربطها بالمناطق الصناعية الكبرى.
- تعزيز التحول الرقمي في إدارة الخدمات الحكومية وسلاسل التوريد، بما يرفع من كفاءة الأداء الاقتصادي الكلي (OECD, 2023).

وتُظهر التجارب الآسيوية أن كل زيادة بنسبة ١% في الاستثمار بالبنية التحتية يمكن أن ترفع النمو بنحو ٠.٣ نقطة مئوية في الاقتصادات النامية (ADB, 2022).

- خلاصة السياسات متوسطة الأجل

إن تحقيق التوازن بين ضبط الاستقرار المالي والنقدي وبين تحفيز النمو يمثل جوهر السياسات متوسطة الأجل في مصر. فالإقتصاد المصري بحاجة إلى مزيج من الانضباط المالي، والسياسات النقدية المرنة، وتنويع الهيكل الإنتاجي، بما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على التدفقات قصيرة الأجل وتعزيز القدرة الذاتية على تمويل النمو.

كما أن تنفيذ هذه السياسات يتطلب تنسيقاً مؤسسياً عالي المستوى بين الوزارات الاقتصادية، ودعمًا فنيًا من المؤسسات الدولية لضمان الاستدامة.

ثالثًا: السياسات الاقتصادية طويلة الأجل

تستهدف السياسات طويلة الأجل معالجة جذور الاختلالات الهيكلية وتعزيز القدرة التنافسية المستدامة للإقتصاد المصري، بما يُمكنه من مواجهة الأزمات العالمية المستقبلية بمرونة أكبر. ويمكن تحديد أبرز هذه السياسات فيما يلي:

١- تنويع الهيكل الإنتاجي وتقليل الاعتماد على القطاعات الهشة

إن الاعتماد المفرط على قطاعات تقليدية مثل السياحة والتحويلات يعرض الإقتصاد المصري لتقلبات خارجية متكررة. لذلك، فإن تبني سياسات طويلة الأجل تقوم على دعم التصنيع المحلي، وتعميق سلاسل القيمة، والتوسع في الإقتصاد الرقمي، يساهم في بناء قاعدة إنتاجية أكثر صلابة (Rodrik, 2018).

٢- الاستثمار في رأس المال البشري

يمثل التعليم، التدريب، والرعاية الصحية ركيزة أساسية لرفع الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام. وقد أوضحت دراسات البنك الدولي (World Bank, 2021) أن الاستثمار طويل الأجل في رأس المال البشري يرفع من مرونة الاقتصادات النامية في مواجهة الأزمات، ويزيد من قدرتها على التحول التكنولوجي.

٣- التحول نحو اقتصاد أخضر ومستدام

في ضوء التحديات المناخية وارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، يصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة استراتيجية. ويشمل ذلك التوسع في الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح)، وتشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة. وأشارت تقارير الأمم المتحدة (UNEP, 2022) إلى أن الدول التي استثمرت مبكرًا في هذا المجال استطاعت تحقيق مكاسب طويلة الأجل في خفض التكاليف وتعزيز أمن الطاقة.

٤- تعزيز الحوكمة والشفافية المؤسسية

إصلاح المؤسسات وتعزيز سيادة القانون يمثلان أساسًا لبناء اقتصاد قوي على المدى الطويل. فالشفافية في إدارة المال العام، وتقوية نظم الرقابة، والحد من الفساد، تسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز ثقة المستثمرين (North, 1990).

٥- الاندماج الأعمق في الاقتصاد العالمي عبر سلاسل القيمة

من السياسات طويلة الأجل التي أثبتت فعاليتها انخراط الاقتصادات النامية في سلاسل القيمة العالمية، من خلال زيادة مشاركة الصناعات المحلية في التجارة الدولية، وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة متوازنة، بما يتيح فرصًا أكبر لزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات (UNCTAD, 2023).

٦- بناء احتياطات استراتيجية وتدعيم الاستقرار المالي

من خلال سياسات تراكم احتياطات النقد الأجنبي، وإدارة الدين العام بحذر، وتعزيز أدوات التمويل المحلية، يستطيع الاقتصاد المصري أن يقلل من هشاشته أمام الصدمات العالمية المستقبلية (IMF, 2022).

يتضح من العرض السابق أن معالجة تداعيات الأزمات العالمية على الاقتصاد المصري تتطلب حزمة سياسات متكاملة تعمل على مستويات زمنية مختلفة. فعلى المدى القصير، برزت الحاجة إلى إجراءات سريعة للسيطرة على التضخم واستقرار سعر الصرف عبر أدوات السياسة النقدية، ودعم الفئات الأكثر هشاشة بسياسات مالية مستهدفة. بينما على المدى المتوسط، تبرز أهمية تبني إصلاحات هيكلية تدريجية في المالية العامة، وتعزيز مرونة النظام المصرفي، وزيادة الاعتماد على مصادر دخل

أكثر استقرارًا كالصادرات ذات القيمة المضافة. أما على المدى الطويل ، فإن بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، والاستثمار في رأس المال البشري، والتحول نحو اقتصاد أخضر ومستدام، تمثل الركائز الأساسية لرفع مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على الصمود أمام الصدمات العالمية المستقبلية.

وتعكس هذه النتائج بدرجة كبيرة ما توصلت إليه الدراسة القياسية التي أظهرت أن الأزمات العالمية تنتقل إلى الاقتصاد المصري عبر قنوات التضخم، سعر الصرف، وميزان المدفوعات، وأن الأثر يختلف من فترة لأخرى وفق طبيعة الصدمة. ومن ثم، فإن السياسات المقترحة ليست مجرد توصيات نظرية، بل تمثل استجابة عملية مدعومة بالأدلة الكمية، الأمر الذي يعزز من قيمتها التطبيقية بالنسبة لصانع القرار.

وبذلك، تساهم الدراسة في سد فجوة مهمة في الأدبيات الاقتصادية العربية عبر الربط بين التحليل النظري والتطبيقي من جهة، وبين صياغة السياسات الاقتصادية الفعالة من جهة أخرى، بما يدعم توجهات التنمية المستدامة في مصر في ظل بيئة عالمية غير مستقرة.

غير أن هذه الدراسة لا تخلو من بعض الحدود، إذ اعتمدت على بيانات سنوية خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٠٠)، وهو ما قد يُغفل بعض الديناميكيات قصيرة الأجل التي قد تظهر في البيانات ربع السنوية أو الشهرية. كما أن التركيز انصب على متغيرات كلية محددة (النمو، التضخم، سعر الصرف، عجز الموازنة، الدين العام، ميزان المدفوعات)، في حين أن إدخال متغيرات أخرى مثل معدلات البطالة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو المؤشرات المؤسسية قد يعطي صورة أشمل.

وبناءً عليه، يمكن أن تشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق لأبحاث مستقبلية تهدف إلى:

١- استخدام بيانات عالية التواتر (شهرية أو ربع سنوية) لتقديم تحليل أدق لاستجابات الاقتصاد للصدمات.

٢- مقارنة تجربة مصر مع اقتصادات نامية أخرى في المنطقة لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في انتقال الأزمات.

٣- دمج أدوات قياسية بديلة مثل نماذج (SVAR) أو (DSGE) لاختبار ديناميكيات أكثر تعقيداً.

بهذا الطرح، تكون الدراسة قد جمعت بين التحليل الكمي والنوعي، وفتحت الباب أمام مسارات بحثية جديدة، بما يعزز من أهميتها النظرية والتطبيقية في آن واحد.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- أظهرت اختبارات السكون (ADF) أن معظم المتغيرات الاقتصادية لم تكن مستقرة عند المستوى لكنها أصبحت مستقرة عند الفروق الأولى، وهو ما استدعى استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، الذي أكد وجود علاقات طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات الكلية مثل التضخم، سعر الصرف، الدين العام، وميزان المدفوعات .

- نموذج الـ VAR كشف أن الاقتصاد المصري يتأثر بالصدمات الخارجية (خاصة التضخم العالمي وتقلبات أسعار الصرف). هذه الآثار قد تبدأ إيجابية أو محايدة في الأجل القصير لكنها تتحول إلى سلبية ممتدة مع الوقت .

- تحليل تفكك التباين أوضح أن نسبة كبيرة من تقلبات النمو والتضخم في مصر تعود إلى صدمات خارجية، ما يعكس هشاشة الاقتصاد أمام الأزمات العالمية .

- نتائج استجابات الصدمات (IRFs) بينت أن بعض المتغيرات مثل التضخم أو سعر الصرف قد تُحدث آثاراً موجبة في البداية لكنها تتحول إلى سالبة مع مرور الزمن، وهو ما يكشف الطبيعة الديناميكية والضعف الهيكلي في الاقتصاد .

ثانياً: التوصيات

- ضرورة تبني سياسات اقتصادية مرنة واستباقية تمكن الاقتصاد من امتصاص الصدمات وتقليل امتداد آثارها السلبية .

- تعزيز الإصلاحات الهيكلية بما يقلل من الاعتماد على الخارج في السلع الاستراتيجية كالطاقة والغذاء .

- دعم تنويع مصادر الدخل القومي عبر توسيع قاعدة الإنتاج المحلي وتحفيز الصادرات والاستثمار المباشر .

- تقوية السياسة النقدية للسيطرة على التضخم واستقرار سعر الصرف، إلى جانب سياسات مالية رشيدة لخفض عجز الموازنة والحد من نمو الدين العام .

- وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل:
- قصيرة الأجل: إجراءات عاجلة للسيطرة على التضخم واستقرار الأسواق.
- متوسطة الأجل: إصلاحات مالية وهيكلية لدعم مرونة الاقتصاد.
- طويلة الأجل: استراتيجية تنمية تقوم على الابتكار وزيادة الإنتاجية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربي

- ١- أحمد، سارة (٢٠٢٢). تنوع الهيكل التصديري كمدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر. مجلة البحوث التجارية، جامعة الإسكندرية.
- ٢- البنك المركزي المصري. (٢٠٠٩). التقرير السنوي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- ٣- البنك المركزي المصري. (٢٠١٠). التقرير السنوي ٢٠٠٩/٢٠١٠. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- ٤- البنك المركزي المصري. (٢٠٢٠). النشرة الإحصائية السنوية. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- ٥- البنك المركزي المصري. (٢٠٢٣). النشرة الإحصائية الشهرية - عدد يونيو ٢٠٢٣. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- ٦- البنك المركزي المصري. (٢٠٢٤). التقرير السنوي عن الأداء الاقتصادي. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- ٧- الجبالي، فخري. (٢٠٢٠). التكامل الاقتصادي ومخاطر العدوى المالية في الأسواق الناشئة. مجلة البحوث الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- ٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٢). النشرة السنوية للإحصاءات المالية الحكومية. القاهرة.
- ٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٣). النشرة السنوية لمؤشر الأسعار والاستهلاك. القاهرة.
- ١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٤). النشرة السنوية للقوى العاملة. القاهرة.

- ١١- الشاذلي، محمد. (٢٠١٩). العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأسواق الناشئة: دراسة مقارنة بين مصر وتركيا. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين شمس.
- ١٢- الشناوي، عبد الحميد. (٢٠٢١). العولمة الاقتصادية وأثرها على أداء التجارة الخارجية في مصر. مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة القاهرة، المجلد ١٢، العدد ٣.
- ١٣- الشناوي، محمد عبد الفتاح. (٢٠٠٣). العولمة والأسواق المالية الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- ١٤- صابر، سلوى فؤاد. (٢٠١٠). الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة. المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، المجلد ٧، العدد ٢.
- ١٥- السيد، أحمد. (٢٠٢١). دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في مصر. المجلة المصرية للاقتصاد، العدد ٩٤.
- ١٦- عبد الخالق، أحمد. (٢٠٢٠). الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بين الجذب والطرده: تحليل لأثر الأزمات الاقتصادية العالمية. مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٨، العدد ٢.
- ١٧- عبد الحميد، منى. (٢٠٢٢). فاعلية برامج الحماية الاجتماعية في مصر خلال فترات التضخم المرتفع. المجلة المصرية للاقتصاد والتنمية، جامعة القاهرة.
- ١٨- العربي، نجلاء. (٢٠٢٢). تحويلات العاملين في الخارج ودورها في دعم الاقتصاد المصري خلال الأزمات العالمية. المجلة العربية للاقتصاد، جامعة طنطا.
- ١٩- معهد التخطيط القومي. (٢٠٢١). تداعيات جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري: تقييم وتحليل السياسات. القاهرة.
- ٢٠- معهد التخطيط القومي. (٢٠٢٢). دور التعليم الفني في دعم التحول الإنتاجي في مصر. القاهرة.

- ٢١- معهد التخطيط القومي. (٢٠٢٣). تعميق التصنيع المحلي وتنمية سلاسل القيمة في الاقتصاد المصري. القاهرة.
- ٢٢- معهد التخطيط القومي. (٢٠٢٣). تقييم السياسات المالية والنقدية في مصر بعد الأزمات العالمية. القاهرة.
- ٢٣- معهد التخطيط القومي. (٢٠٢٣). تقرير تحليل آثار الأزمات الدولية على المالية العامة المصرية. القاهرة.
- ٢٤- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (٢٠٢٣). إصلاح الحوكمة في مصر: من السياسات إلى التطبيق. القاهرة.
- ٢٥- منصور، هشام. (٢٠٢٣). تعميق المكوّن المحلي في الصناعة المصرية ودوره في النمو الاقتصادي. المجلة المصرية للدراسات الاقتصادية، جامعة الزقازيق.
- ٢٦- وزارة البيئة المصرية. (٢٠٢٢). الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي ٢٠٥٠. القاهرة.
- ٢٧- وزارة البيئة المصرية. (٢٠٢٣). الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر في مصر ٢٠٣٠. القاهرة.
- ٢٨- وزارة التموين والتجارة الداخلية. (٢٠٢٣). تقرير واردات الحبوب والقمح في مصر خلال عام ٢٠٢٢. القاهرة.
- ٢٩- وزارة السياحة والآثار. (٢٠٢٣). التقرير السنوي لأداء القطاع السياحي في مصر ٢٠٢٢/٢٠٢٣. القاهرة.
- ٣٠- وزارة المالية المصرية. (٢٠٠٩). بيان الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. القاهرة.
- ٣١- وزارة المالية المصرية. (٢٠٢٠). حزمة الإجراءات الاقتصادية لمواجهة جائحة كوفيد-١٩. القاهرة.
- ٣٢- وزارة المالية المصرية. (٢٠٢٢). تقرير أداء الموازنة العامة للدولة ٢٠٢١/٢٠٢٢. القاهرة.
- ٣٣- وزارة المالية المصرية. (٢٠٢٣). تقرير أداء الموازنة العامة للدولة: الإصلاح المالي والاقتصادي في مصر. القاهرة.

٣٤- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٢). **تقرير التنمية الاقتصادية في مصر**. القاهرة.

٣٥- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٥). **تقرير الأداء الاقتصادي الربع سنوي**. القاهرة.

ثانياً: المراجع الاجنبية

1-African Development Bank (AfDB). (2023). **Economic Outlook for Africa: Diversification and Resilience**. Abidjan: AfDB.

2-Asian Development Bank (ADB). (2022). **Infrastructure Investment and Economic Growth**. Manila: ADB.

3- Baldwin, R. (2009). **The Great Trade Collapse: Causes, Consequences, and Prospects**. VoxEU.org eBook, CEPR Press, London.

4- Baldwin, R., & di Mauro, B. (2020). **Economics in the Time of COVID-19**. CEPR Press.

5- Bank for International Settlements (BIS). (2023). **Monetary Policy and Global Spillovers**. Basel: BIS.

6- Bloomberg. (2022). **Foreign Investors Pull \$20 Billion from Egypt's Local Debt Market**. Bloomberg News, April 2022.

7- Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. (2002). **Fear of Floating**. The Quarterly Journal of Economics, 117(2), 379–408.

8- Central Bank of Egypt (CBE). (2018). **Annual Report 2017/2018**. Cairo: CBE.

9- Central Bank of Egypt (CBE). (2019). **Monetary Policy Report**. Cairo: CBE.

- 10- Claessens, S., Dell'Ariccia, G., Igan, D., & Laeven, L. (2010). **Cross-country Experiences and Policy Implications from the Global Financial Crisis**. *Economic Policy*, 25(62), 267–293.
- 11- Dornbusch, R., & Park, Y. C. (1995). **Financial Integration in a Second-Best World: Are We Still Sure About Our Classical View?** *Brookings Papers on Economic Activity*, 1995(1).
- 12- Didier, T., Hevia, C., & Schmukler, S. (2012). **How Resilient Were Emerging Economies to the Global Financial Crisis?** *World Bank Policy Research Working Paper No. 5637*.
- 13- Edwards, S. (2000). **Contagion**. *The World Economy*, 23(7), 873–900.
- 14- El-Said, H. (2021). **Monetary Policy and Inflation Targeting in Egypt**. *Middle East Economic Review*, 12(3), 55–74.
- 15- El-Said, M., & Hussien, M. (2023). **Global Shocks and Egypt's External Sector Resilience**. *Cairo Economic Review*, 64(2), Cairo University.
- 16- Food and Agriculture Organization (FAO). (2022). **The Impact of the Ukraine Conflict on Global Food Security**. Rome: FAO.
- 17- Food and Agriculture Organization (FAO). (2022). **The State of Food Security and Nutrition in the World 2022**. Rome: FAO.
- 18- Forbes, K. J., & Rigobon, R. (2002). **No Contagion, Only Interdependence**. *Journal of Finance*, 57(5), 2223–2261.
- 19- Fratzscher, M., Gloede, O., & Menkhoff, L. (2019). **Fiscal Policy Responses in Emerging Markets during Crises**. *Journal of Economic Policy Reform*, 22(4), 321–340.

- 20- Ghosh, A., Ostry, J., & Qureshi, M. (2023). **Managing Exchange Rate Volatility in Emerging Economies**. IMF Working Paper. Washington, DC: IMF.
- 21- GlobalEdge. (2024). **Egypt: Economy Overview**. Michigan State University.
- 22- International Energy Agency (IEA). (2022). **World Energy Outlook 2022**. Paris: IEA.
- 23- International Labour Organization (ILO). (2021). **World Employment and Social Outlook 2021**. Geneva: ILO.
- 24- International Monetary Fund (IMF). (2009). **Global Financial Stability Report 2009**. Washington, DC: IMF.
- 25- International Monetary Fund (IMF). (2010). **Arab Republic of Egypt: Staff Report for the 2009 Article IV Consultation**. Washington, DC: IMF.
- 26- International Monetary Fund (IMF). (2021). **Fiscal Monitor 2021**. Washington, DC: IMF.
- 27- International Monetary Fund (IMF). (2022). **Arab Republic of Egypt – Request for Extended Fund Facility Arrangement**. Washington, DC: IMF.
- 28- International Monetary Fund (IMF). (2022). **Flexible Inflation Targeting Frameworks in Emerging Markets**. Washington, DC: IMF.
- 29- International Monetary Fund (IMF). (2023). **Global Financial Stability Report**. Washington, DC: IMF.
- 30- International Monetary Fund (IMF). (2023). **World Economic Outlook: Navigating Global Divergences**. Washington, DC: IMF.

- 31-International Monetary Fund (IMF). (2024). **Regional Integration and Economic Resilience: Lessons for Emerging Markets**. Washington, DC: IMF.
- 32-Kaminsky, G., & Reinhart, C. M. (1999). **The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems**. American Economic Review, 89(3), 473–500.
- 33-Kindleberger, C. P., & Aliber, R. Z. (2011). **Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises** (6th ed.). Palgrave Macmillan.
- 34-Krugman, P. (2009). **The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008**. W. W. Norton & Co.
- 35-Lane, P. (2012). **The European Sovereign Debt Crisis**. Journal of Economic Perspectives, 26(3), 49–68.
- 36-Lastauskas, P., & Nguyen, H. (2024). **Global VAR Models and Spillovers**. IMF Working Paper.
- 37-Lorenz, E. N. (1963). **Deterministic Nonperiodic Flow**. Journal of the Atmospheric Sciences, 20(2), 130–141.
- 38-North, D. (1990). **Institutions ,Institutional Change, and Economic Performance**. Cambridge University Press.
- 39-Obstfeld, M. (1994). **The Logic of Currency Crises**. Cahiers Économiques et Monétaires, Banque de France.
- 40-Obstfeld, M., & Taylor, A. M. (2004). **Global Capital Markets: Integration, Crisis, and Growth**. Cambridge University Press.
- 41-Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). **COVID-19 and SME Policy Responses**. Paris: OECD.

- 42-Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2022). **Policy Coordination and Inflation Control in Developing Economies**. Paris: OECD.
- 43-Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023). **Digital Infrastructure and Economic Efficiency**. Paris: OECD.
- 44-Park, Y. C. (2010). **Lessons from the 2008 Financial Crisis for Asia**. ADBI Paper.
- 45-Radelet, S., & Sachs, J. (1998). **The East Asian Financial Crisis: Diagnosis, Remedies, Prospects**. Brookings Papers on Economic Activity, 1998(1), 1–74.
- 46-Ratha, D., Mohapatra, S., & Plaza, S. (2011). **Migration and Remittances Factbook 2011**. Washington, DC: World Bank.
- 47-Ratha, D., & Mahapatra, S. (2021). **Migration and Development Brief 35**. Washington, DC: World Bank.
- 48-Reinhart, C., & Rogoff, K. (2009). **This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly**. Princeton University Press.
- 49-Reuters. (2025). **Egypt GDP Growth and Suez Canal Activity Report**. Reuters News.
- 50-Rodrik, D. (2018). **New Technologies, Global Value Chains, and Developing Economies**. NBER Working Paper No. 25164.
- 51-Transparency International. (2023). **Global Corruption Report: Governance and Economic Growth**. Berlin: Transparency International.
- 52-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2010). **Trade and Development Report 2010**. Geneva: UNCTAD.

- 53-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2020). **The COVID-19 Shock to Developing Countries**. Geneva: UNCTAD.
- 54-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2022). **Review of Maritime Transport 2022**. Geneva: UNCTAD.
- 55-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2023). **World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Value Chains**. Geneva: UNCTAD.
- 56-United Nations Development Programme (UNDP). (2021). **Human Development Report 2021/2022**. New York: UNDP.
- 57-United Nations Development Programme (UNDP). (2023). **Egypt Human Development Report 2023**. Cairo: UNDP.
- 58-United Nations Environment Programme (UNEP). (2022). **Global Environment Outlook: Pathways to a Sustainable Future**. Nairobi: UNEP.
- 59-World Bank. (2009). **Global Economic Prospects 2009**. Washington, DC: World Bank.
- 60-World Bank. (2010). **Global Economic Prospects: Crisis, Finance, and Growth**. Washington, DC: World Bank.
- 61-World Bank. (2019). **Egypt Economic Monitor: From Floating to Thriving**. Washington, DC: World Bank.
- 62-World Bank. (2020). **Global Economic Prospects 2020**. Washington, DC: World Bank.
- 63-World Bank. (2021). **World Development Report 2021**. Washington, DC: World Bank.
- 64-World Bank. (2022). **Egypt Economic Monitor: Navigating Uncertainty**. Washington, DC: World Bank.

65-World Bank. (2023). **Global Economic Prospects 2023: Balancing Risks and Recovery**. Washington, DC: World Bank.

66-World Bank. (2024). **Global Economic Prospects: Policy Challenges for Emerging Economies**. Washington, DC: World Bank.

67-World Bank. (2024). **Manufacturing, Innovation, and Economic Diversification in the MENA Region**. Washington, DC: World Bank.

68-World Bank. (2024). **Doing Business and Private Sector Development in MENA**. Washington, DC: World Bank.

69-World Trade Organization (WTO). (2021). **World Trade Report 2021: Economic Resilience and Trade**. Geneva: WTO.

70-Zhang, D., Hu, M., & Ji, Q. (2021). **Financial Markets under the Global Pandemic of COVID-19**. Finance Research Letters, 42, 101882.

The Butterfly Effect and Transmission of Global Economic Crises: Selected Impacts on the Egyptian Economy from 2000 to 2023

Abstract

The global economy functions as a complex system in which financial, monetary, and trade variables interact through multiple channels. Consequently, even small-scale shocks can amplify and generate wide-ranging repercussions across national economies - a phenomenon commonly referred to as the "Butterfly Effect". This research aims to examine the mechanisms through which global economic crises are transmitted and to assess their main implications for the Egyptian economy, focusing on growth, inflation, the exchange rate, and external balance. A methodological framework combining theoretical analysis and econometric modeling was adopted, covering time-series data for the period 2000–2023, with special attention to major events such as the 2008 global financial crisis, the COVID-19 pandemic, and the Russia–Ukraine war. An econometric analysis was then conducted using a Vector Autoregression (VAR) model to measure the transmission of external shocks to the Egyptian economy. The results indicate that Egypt is significantly affected by global crises, particularly through the channels of energy and food prices, exchange rate movements, and capital flows, leading to higher inflation rates and wider fiscal deficits. The study recommends diversifying Egypt's economic structure, strengthening domestic production of essential goods, and improving public debt management, while adopting flexible monetary and fiscal policies to mitigate short-term impacts and build a more resilient and sustainable economic base in the long run.